عنوان المخطوطة: شرح رسالة في الفلك

المؤلف : ـــــ

تاريخ النسخ : ٩٥٠هـ

عدد الأوراق : ٥٠

المقاس : ٢٢ × ١١,٥ سم

نوع المادة : أصلية

الرقم : ١٠٠

مخطوط مي الرياضيات
اسم المؤلف : عارف
سنة التمالي : ٩٥٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلوت على محمد وآله الكرام اما بعد هذا الكتاب مشتمل
على قسمين الاول طبيعي والثاني الهي في بيان موجودات الاول ان الانسان في حقيقت
مركبة من العناصر الاربعة فكان القايم بكل واحد من بسايطها العنصرية قوى تفعل فيها
في مادتها مشابهة فكان يجب ان تكون الانسان على اشكال اربعة كرات مضمومة بعضها
الى بعض لكن هذا باطل فباطل ما يترتب عليه وهو صور العناصر عند الامتزاج للاجزاء المقدارية
ولان بها اذ المراد من البسيط والمركب منها ما كمي جزوه المقداري مساويا للكل في
الاسم والحد وما الكمي والبسيط بهذا المعنى قد يكون مركبا من العناصر الاربعة كاللحم والدم
لكون كالعناصر انفسها لان البسيط يجب ان يكون شكله كريا اذ لو كان مضلعا
او منحنيا اختص بعض جوانبه بهيئة دون اخرى وذلك ترجيح من غير مرجح
وفي الحواشي هم لجواز ان يكون المرجح محل النطفة وان لم يكن اي النطفة بسيطة لعدم
تشابه الاجزاء بل مركبة كانت بسايطها اي بسايط ذلك المركب اعني النطفة والصواب
بسايطها لكمي الضمير راجعا الى النطفة والامر فيه سهل تشابه الاجزاء فكان يجب ان يكون
الانسان على اشكال كرات مضمومة بعضها الى بعض لان القايم بكل واحد من بسايطها
حينئذ بسيطة والقوة البسيطة اذا اثرت في المادة البسيطة تكمي شكلها الكري كما مر قبل
لسبب خارج وهو المطلوب فلم لا يجوز نفس الانسان او نفس الابوين لانه لو كان
نفس الانسان لزم ان يكون موثرا فيما هو موجود قبلها او معها لان نفس الانسان متاخرة
اعضائه او معها ولانه لو كان نفس الانسان لكان عالما بجميع احكام الاعضاء وما فيها
وما اشتملت عليه من اللطايف والدقايق وبطلانه ظاهر ولو كان نفس الابوين لكان عندهما

علم بحاله وكونه ومر البين انه ليس عندهما علم ثم قالوا لو وجد الامتناع واراد احدهما
حركة زيد والآخر سكونه فان حصل مرادهما يلزم الجمع بين المتنافيين والا اي
لم يحصل مرادهما فامتنع ان لا يحصل مراد شئ منهما اصلا او لا يحصل مراد احدهما فقط
وايا ما كان لكان احدهما عاجزا اما عن الثاني فقط واما عن الاول فكذلك لانه اذا
كان كل واحد منهما عاجزا كان احدهما عاجزا لامحالة والعاجز لا يصلح للالهية
فاذن الاله واحد وهذا الدليل يعرف بالتمانع وفي الحواشي على ان الممتنع انما يلزم من
المجموع من حيث هو مجموع ولا يلزم من استحالة الكل استحالة الجزء لا بدليل ثم قالوا
الصانع فاعل بالاختيار خلافا للفلاسفة فانهم زعموا ان تاثيره في وجود العالم بالتجاب
كتاثير الشمس في الاضاءة وتاثير النار في الاحراق والتسخين والفاعل بالاختيار هو
الذي يصح منه الفعل والترك بحسب الدواعي المختلفة لان تاثير الشمس مثلا في الاضاءة اذا صدر
الاضاءة من الشمس غير موقوف على ارادتها وداعيتها بل هو لازم لذاتها واليه اشار بقوله
اي موجبا له ان شاء فعل وان شاء ترك والصواب ان يقول وان لم يشأ ترك لان الكلام
لا يحتاج الا المشية بكيف فيه عدم المشية لا الموجب بالذات حتى يحصل وجود الفعل عند
واعلم ان معنى قول الحكماء انه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار ان قدرته ليست
مدعوة الى الفعل حتى يكون القدرة فيه بالقوة ثم يكون خروجها الى الفعل بسبب مرجح بل هو بالفعل
عندهم لم يزل قادرا بالفعل ولم يصر غير ما فعله وانما فعله لذاته وخيريته ذاته للداعي عن

شكل تاثير الشمس في الاضاءة

ذلك وقدرته فهو حين هو قادر عالم اي عند صدور الفعل عنه لا سبق ولا لحق
بالاختيار عالما معنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فان الفعل الصادر عنه بعد
صادرا بارادته فيكون قد فعل لانه شاء فلو لم يشأ شيئا لم يفعل ولكنه لا يلزم انه لو شاء
لان الشرط لا يتعلق بصحة الصدق جزئيه فافهم ذلك واورد المصنف ايراد التهم اي الدقة
المتكلم دليل الاول قوله لانه لو كان موجبا بالذات لكان العالم الازلي الوجود وهو ظ
وفي الحواشي لان العالم اسم لكل موجود سوى الله واذا كان صدوره عنه لا يجاب
يجب ان لا يتخلف عنه لاستحالة تخلف المعلول عن العلة وهذا اتمام بالتعرض الدليل الثاني
فيكون ازليا لان الملزوم اذا كان ازليا كان اللازم ايضا كذلك لامتناع تخلف اللازم
عن الملزوم واللازم بطل لما ذكرنا والدليل الثاني قوله ولانه لو كان موجبا بالذات
للزم مرور دوامه دواما معلولا له لكونه لازما لذاته ح ويكمل ان كون هذا اتمام بالتعرض الدليل
الاول لان هو او اتمام القول بالايجاب الاول انما تم بالتعرض للثاني عما لا يخفى ومن دوام معلوله
دوام معلولا معلوله فلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه فلا كون في العالم شيء حادث
لصروف ظ قالوا والفاعل بالاختيار يكون قاصدا الى ايجاد الشيء و
على ايجاد الشيء بدون تصوره ح وانه يعم فاعل بالاختيار لما مر فيكون عالما بوجوده
بالقصد والاختيار والموجد لجميع الاشياء هو فهو عالم بجميع الاشياء وانا اوردنا
تلك المقدمات لينفع ما في الحواشي من ان اللازم عليه بما يقصده انما العلم بكل الاشياء ثم

النظر هو ان ما قال في اثبات الهيولى للاجسام في الجسمية المطلقة لعدم ورود الانفصال عليها
بل على الجسمية المخصوصة وبذلك لا يكون غير ذلك وهو اعلم والحق انهم لم يرادوا بالجسمية حيث قالوا
اختصاص العالم بمقدار وشكل بل الجسمية والا لكان لكل جسم ذلك المقدار
والشكل الصورة الجسمية هي المتعارف من اطلاق الجسمية فهي ليست مركبة من الهيولى والصورة
بل اذا اريد بها الجسم المطلق الذي في ضمن كل واحد من الاجسام مخصصة فهو ايضا ليس مركبا
من الهيولى والصورة بل من الجنس والفصل فان المأخوذ في العقل المادة الجنس ومن الصورة
الفصل واما الطريق الثاني فلقوله ولا يلزم من عدم تشابه بسايط النطفة كون
الانسان على شكل كرات مضمومة بعضها الى بعض لاحتمال ان منع اثر الطبايع بعضها
بالبعض عن الشكل الكروي لم يثبت ذلك لابتنائه على دليل وهذه من المنوع الخاصة واما
المنع العام فالثاني بقوله ثم بعد التجاوز عن هذا كله لا يلزم ان يكون ذلك السبب
واجبا الذاته لينتهي اليه الممكنات اللهم الا عند العود الى ابطال الدور والتسلسل
في ذلك السبب ان كان واجبا لذاته فهو المراد والا كان ممكنا فلابد من الانتهاء الى الواجب
وتسلسل كل منهما ممنوع فيكون ما ذكروه من البطلان ضايعا واما الوجه الاول في كونه تعالى فاعلا
بالاختيار فلقوله ولو كان الفاعل موجبا لكان العالم ازليا قلنا نعم ولم قلتم ان الازلي
بطل فان ما ذكرتم في بيانه فقد مر ضعفه واما الوجه الثاني فلقوله ولانه لا يلزم من كونه موجبا
دوام جميع معلولاته واما يلزم ان لو كان جميع معلولاته قابلة للدوام والثبات وليس كذلك فان

من جملتها ما هي معلولة للحركة وهي غير قابلة للدوام والثبات فاذا وجب انقطاعها
وبصير انعدامها بعد الغير من الحركات فيلزم التغير في العالم وفي الحوادث في وجهة نظر لانهم
الا ان يقولوا انه يلزم من دوام دوام معلوله ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله وهلم
جرا واما يلزم ذلك لو لم يوجد في الاشياء الصادرة عنه جسم يتحرك على سبيل الدوام ويلزم
من حركته لكونها غير قابلة للدوام والثبات حدوث الحوادث والتغير او لكون كل حادث مسبوقا
بالآخر لا الاول لم قلتم انه ليس كذلك واول النظر فاذن دوام المعلم دوام العلة لاحتمال
كون المعلم حركة غير مستقيم واما ما ذكروه لبيان كونه تعالى عالما فلقوله وما ذكروه لبيان
كونه عالما فهو مبني على كونه مختارا وذلك غير محقق لما مر واما ما ذكروه لبيان نفي
العقول والنفوس المجردة فلقوله وما ذكروه لبيان نفي النفوس والعقول ضعيف لما مر
انتفاء ذلك الوصف الى العلة ليلزم تعليله بعلل لقوله ولانه يمتنع تعليل الوصف الواحد
لعلتين مختلفتين وقد مر ضعف ما قيل فيه المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة
واعلم ان افلاطن ومن تقدمه من المتألهين ذهبوا الى ان النفس الناطقة قديمة ودين المعلم
الاول ومتبعيه الى انها حادثة مع حدوث البدن واستدلوا عليهما قالوا لو كانت
قديمة لكانت موجودة قبل البدن وح اما ان تكون واحدة او كثيرة فان كانت واحدة
اي الشخص كان نفس زيد بعينها نفس عمرو وكل ما يعلم احدهما يعلمه الآخر لانتفاء
اي تشخصه بعد التعلق كما كان وبطلانه ظاهر وفيه نظر لانا لا نلزم ان كل ما يعلم احدهما يعلمه

اللغرج لا بجزئيات المدركة بالآلات والكليات المتعرية عن تلك الآلات فيجوز ان يكون ادراكها
مشروطا بتلك الآلات فلا يدركها الا بها واما غير المتعرية من الكليات فيلزم اشتراكها
في العلم بها لعدم توقفها على الآلات الاولى كيف اشتراك الكل في العلم بذواتهم حيث
لم يكن ادراكها بآلة والا اي وان لم تكن واحدة كانت قابلة للتجزي فلا تكون مجردة وفي
الحواشي للان التجزي من خواص الاجسام وفيه نظر لان الثابت بالدلالة ان كل جسم متجزء والعكس
فلا اولى وفيه نظر لان المراد من التجزي امكان فرض شيء دون شيء وذلك لا يستلزم
المقدارية فالتجزي اما مقدار او ذو مقدار فنختار ذلك لان التجزي من خواص الجسم او الجسماني والتقسم
على الجسم لكونه للعلك وعلى جسماني وان كانت كثيرة فالامتياز بينها ليس بالماهية ولو از مها او لا
لكان اي ما به الامتياز هو اللازم لانها هالي تلك النفوس الكثيرة لاشتراكها في
الماهية التي هي الملزوم والاشتراك في الملزوم يوجب الاشتراك في اللوازم والاعراض
لان الموقوف اما ها ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما فاشتراك النفوس فيه
وان كان بسبب المادة اي البدن اذ المادة للنفوس كانت متعلقة بالبدن قبل البدن
وهو مخ وفي الحواشي والحصر ممنوع لجواز ان يكون للبدن اولا
والثاني هو الفاعل والقابل ان يمنع اشتراك النفوس في الماهية واللوازم قبل تعلقها
بالبدن اذ الكل النفوس الناطقة كافية في الدلالة على اتحادها في النوع وفيه نظر وفي الحواشي
قال اللام الاغلب على الظن ان النفوس وان كانت مختلفة بالماهية الكثيرة قد يوجد شخصان تحت نوع

واحد وهو يكفي في المقصود وفيه نظر اقول يمكن ان يكون النظر عدم
تسليم كون الغالب على الظن وجود شخصين تحت نوع واحد و
يمكن ان يكون مع ان لحوق العوارض المميزة اياها ان كان
بسبب الفاعل كان لازما لها لجواز ان يكون الفاعل متعددا
او الاشبه هو الاول لكون الثاني مشتركا والمشترك اي
وان يمنع امتناع تعلقها بدن قبل تعلقها بهذا البدن فانه لجواز ان
يكون متعلقة قبل البدن بدن آخر وقبله بآخر الى نهاية كما ذهب
اليه اصحاب التناسخ وذهب بعض الحكماء انهم وان لم نجد
على كثرة تتبعنا كمذهب اهل التناسخ من يقول ان النفس تنتقل
من بدن الى آخر الى غير النهاية بل الكل يقولون انما تناسخ
بعض النفوس لما فيها من الهيئات الردية والملكات الفاسدة
فيتعلق بالابدان الحيوانية بعد المفارقة الى اوان زوال تلك
الهيئات ثم يتصل بعد ذلك بما يليق بها من السعادات والخيرات
ولا معنى لهذه دوار الطويلة من نفوس الاشقياء بالتناسخ في الابدان
حتى بل كلها تبقى الى سعادات مختلفة وان كان قد ذهب الى ذلك

هذا اي الشهرزوري
ينتقل

احد فليس فمن مدكر وليتفت اليه لا يقال لو كانت اى النفس
الناطقة متعلقة قبل هذا البدن بدن آخر لكانت موجودة
قبل هذا البدن ضرورة والتالى بط فالا لكانت مستغنية
فى نفسها عنه اى عن هذا البدن فلا تعلق به او قول
لو كانت النفوس الناطقة قديمة لكانت موجودة قبل البدن
ضرورة والتالى بط فالا لكانت مستغنية فى نفسها عنه فلا تعلق
به لانا نقول لانم انه لو كانت مستغنية عنه لما تعلق به لجواز ان
يكون الاستغناء مشروطا بعدم حدوث البدن فاذا حدث
البدن انتفى الشرط فانتفى الاستغناء وحصل الاحتياج فتتعلق
به والبراهين يقوله لجواز استغنائها عنه وتعلقها
به بشرط حدوثه وهى اى النفس الناطقة باقية بعد خراب
البدن والا لكان فسادها بفساد صورتها
لان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير
معقول وح يكون فيها شئ يفسد بالفعل وشئ
يقبل الفساد واحدهما غير الآخر لان القابل

للفساد

للفساد وهى مع الفساد والفاسد لا يبقى منه فيكون مركبا اى من مادة وصورة
فلا يكون بسيطا هف ولقائل اى انها باقية والا لكان لها قوة
الفساد وقوة الثبات والشئ الواحد اى البسيط لا
يكون له هاتان القوتان لانهما انما يكونان لامرين مختلفين
بناء على ان قابل الفساد يجب ان يكون فيه شئ يقبل الفساد
لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول وشئ يفسد فيلزم
تركبها هف ولقائل ان نمنع ان فساد الجوهر بدون
فساد الصورة غير معقول لجواز فساده بارتفاعه
عن الخارج وذلك لا توقف على فساد صورة على انا
نقول الصورة جوهر مع ان فسادها لا يكون لفساد صورتها اذ لا
صورة للصورة ولو كانت لها صورة فرارا للمثل ننقل الكلام اليها
لينتهى الى صورة لا يكون فسادها الا بارتفاعها عن الخارج وفى
الحاشية القطبية ان اراد بالصورة ما هو جزء الجوهر فمسلم ان
فساد الجوهر بدون فسادها غير معقول يكون التعرض لقوله وح
الى آخره ضائعا للزوم التركيب من المقدمة المسلمة وان اراد بالصورة

بسيطا

مالة مدخل في قوام الجوهر فبعد تسليم المقدمة المذكورة لا يلزم التركيب
في الجوهر لجواز ان يكون ذلك الشيء امرا خارجا عنه اللهم الا
اذا نقل الكلام الى الجوهر ويقول فساده يقتضي ان يكون فيه
شيء يقبل الفساد وح يكون التعرض للثاني ضايعا اقول وفيه
نظر لان الثاني دليل آخر مستانف لانه تمام الاول حتى يكون
ضايعا والاولى ان يمنع اقتضاء ذلك ان يكون فيه شيء يقبل
الفساد وان الشيء الواحد اي وان يمنع ان الشيء
الواحد لا يكون فيه قوة الثبات والفساد بمعنى
الارتفاع في الخارج فان قوة الفساد بهذا المعنى
لا تقتضي محلا لكونه عدميا قالوا في ابطال التناسخ ان
النفس حادثة مع حدوث البدن على معنى
ان عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث
نفس لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها
عن علتها على استعداد المادة ومادة النفس
البدن فالعلة التامة لحدوثها يتوقف على حدوث

البدن

البدن الصالح لقبول النفس على معنى انها ينعدم
بعدم ولتحقق بتحقيقه والا لجاز وجودها قبل البدن
وعدمها مع حدوثه وهما محالان وفي استحالة
الثاني نظر فانه عين النزاع وفي الحواشي القطبية لانه لو لم
ينعدم العلة التامة بعدم البدن ولم تتحقق بتحققه لزم ان لا
يكون العلة التامة مع البدن واذا لم يكن مع البدن فاما ان
تقدمت على البدن ولزم وجودها قبل البدن وهو محال او
تاخرت عنه ولزم عدمها مع حدوثه وفي استحالته نظر لان
الواجب ان يكون كذلك بحسب هذا الفرض وح يقتضي
من العلة الفاعلة نفس عند حدوثه فلو تعلقت به نفس
اخرى على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد
نفسان مدبران وهو بطلان كل واحد يجد
مدبر بدنه واحدا وفيه نظر لجواز ان يكون
اثنان والا تميز بينهما وهو مبني على حدوث
النفس المبني على فساد التناسخ فيكون دورا

دورا ولنختم بهذه المقالة بحثين الاول في امكان
الوحي والنبوة واعلم ان للانسان قوى خمسة باطنة
منها المتخيلة وهي التي من شانها تركيب الصور وتفصيلها مثل
انسان ذي رأسين او عديم الرأس والاخرى الحس
المشترك وهي التي يرتسم فيها صور جميع المحسوسات على
سبيل المشاهدة وان هذه الصور قد يرد عليها من
خارج كما شاهد الاشياء الموجودة في الخارج وقد يرد عليها
من داخل كالاشياء التي يراها النائمون والمهمورون
فانها ليست مأخوذة من الموجودات الخارجة بل ترد
عليها من المتخيلة وان المانع من ذلك الورود اما اتصال
الحس المشترك بالصور الواردة عليها من الخارج لانها
لم تنسخ لهذه الصور وهذا مانع عايد الى القابل واما ان
النفس او الوهم استخدمت المتخيلة فلم تتفرغ لافعال نفسها
خاصة وهذا مانع عايد الى الفاعل فلو وجد المانعان معا لم تحصل
الانتقاش اصلا ولو زال احدهما كما في حالة النوم التي

والمهمورون

يكون فيها المانع الاول او في حالة المرض التي يكون فيها المانع الثاني
لاشتغال النفس حينئذ بتدبير البدن فربما تسلط التخيل على
الحس المشترك فلوح فيها الصور المحسوسة مشاهدة وان
جميع الامور الكائنة في العالم مما تحقق او يتحقق او هو متحقق
في الحال مرتسمة في المبادي العالية من العقول المجردة والنفوس
الفلكية لكونها عالمة بجميعها ضرورة انها اسباب لهذه الامور اما العقول فعلى الوجه الكلي واما النفوس فعلى الوجه
الجزئي على رأي الشيخ وعلى الوجهين جميعا على رأي
الشيخ وان النفوس الناطقة يمكنها ان تتصل بتلك المبادي
المفارقة وتتشبث بالصور المرتسمة فيها اذا عرفت هذا فاعلم
ايضا انه يمكن وجود نفس قوية الجوهر كاملة القوة وافية
بالجوانب التي ذيه بحيث لا يكون اشتغالها بتدبير البدن
مانعا من الاتصال بتلك المبادي ويمكن ايضا ان يكون
القوة المتخيلة قوية بحيث يقدر على استخلاص الحس المشترك
عن تعلقات الحواس الظاهرة اي عن الصور الواردة عليها منها

واذا كان كذلك فلا بعد لمثل هذه النفس ان تتصل حالة التقظه
بتلك المبادى العالية ويدرك ما ارتسم فيها من المغيبات واذا
ادركت النفس تلك الامور المرتسمة فيها على وجه كلى فيحاكى
المخيلة تلك المعانى الكلية المنطبقة فيها بصور جزئية مناسبة لها لان
المخيلة من شانها محاكاة الامور ثم ان تلك الصورة الجزئية تجدر
من المخيلة الى الحس المشترك فيصير مشاهدة بصفاء الحس المشترك
فربما شاهد مثالا يخاطبه بكلام يلهمه من احوال او سمع كلاما
محصل النظم من هاتف وان لم يشاهده كما حكى من الانبياء
عليهم السلام من مشاهدة صور الملائكة واستماع كلامهم وربما
يكون فى اجل احوال المرتبة وهو ما يعبر عنه بمشاهدة وجه الله
الكريم واستماع كلامه من غير واسطة والى ما ذكرنا اشار بقوله لما
كان للانسان القوة المخيلة وهى التى فى البطن الاوسط من
الدماغ وشانها تركيب الصور والمعانى وقوة الحس المشترك
وهى التى فى مقدم التجويف الاول من الدماغ ويجتمع عندها
صور جميع المحسوسات فلا بعد وجود نفس قوية يتصل

بالعقول

بالعقول والنفوس الفلكية ويدرك ما عندها
هما من المغيبات على وجه كلى فيحاكيها المخيلة بصور
جزئية مناسبة لها كما حاكات الخيرات والفضايل
بصور جميلة ومحاكاتها الشرور والرذايل باضدادها ثم
يترل منها الى الحس المشترك فيصير مشاهدة محسوسة
لصفاء الحس المشترك بقوة النفس على استخلاصها
عن تعلقات الحواس الظاهرة كما يقع اى الاستخلاص
فى حالة النوم اى هذه الحالة يقع فى حالة اليقظة كما ذكرنا وهو
وهو الوحى ان كان صاحب النفس نبيا والهاما ان
كان صاحبها وليا كما يقع فى حالة النوم وانما قاس هذه الحالة
على تلك الحالة لان التعارف والتسامع يشهدان لكل واحد
بوقوع اطلاع النفس على الغيب فى جملة حالة النوم بل ليس
احد من الناس الا وقد جرب ذلك من نفسه على وجه
يوجب التصديق به اللهم الا ان يكون فاسد الدماغ قوى
التخيل والتذكر على ما ذكره الشيخ فى النمط العاشر من الاشارات

وقوله الا ان المنامات منها صادقة لهذا السبب
ومنها كاذبة اشارة الى الفرق بين الوحي والمنام فانه قد
يكون صادقا للسبب المذكور في الوحي وقد يكون كاذبا بالاحد
الوجه الثلثة اما لان النفس اذا احست اي بتوسط الا
الات بصور جزئية ولعبت بخزونة في الخيال وهي القوة التي
في مؤخر التجويف الاول من الدماغ من شانها حفظ الصور
فعند النوم يرتسم في الحس المشترك وهذا السبب كثير الوجود
او لانها اي لان النفس او المتخيلة والثاني اقرب منع
القف صورة والفها فعند النوم يمثل فيه اي في
الحس المشترك لانشغالها عن المتخيلة عند النوم الى الخيال
ثم منه الى الحس المشترك او لان مزاج الدماغ بل مزاج
الروح الحامل للقوة المتخيلة تتغير فيتغير افعال المتخيلة بحسب
تغيرات فمن مال مزاجه الى الحرارة كان ومن مال مزاجه
الى البرودة جرى التلوح وعلى هذا القياس واما حصلت
هذه وامثالها في المتخيلة عند غلبة ما يوجبها لان الكيفية التي في

موضع ربما تعدت الى المحل وربما اوالمناسب كما تتعدى نور الشمس
الى الاجسام بمعنى انه يكون سببا لحدوثه او خلقت الاشياء
موجودة وجودا ثابتا بامثاله على غيره والقوة المتخيلة متعلقة
بالجسم المكيف تلك الكيفية فتباشرة تاثر المتعلق بطبعها
وهي ليست بجسم حتى يقبل نفس الكيفية المختصة بالاجسام
فتقبل منها ما في طبعها فقوله على الوجه المذكور والمنامات التي
يكون سببها احد هذه الامور لا عبرة لها بل هي اضغاث الاحلام
واما الوحي فلا يكون الا صادقا فهذا هو الفرق واما
سبب رؤية الصور التي يراها المرضى من المرورين وغيرهم
فلان النفس ح تكون مشغولة بتدبير البدن على ما ذكرنا فلا
تتفرغ بضبط المتخيلة وح تقوى سلطانها عليها فاخذت في
تركيب الصور التي من شانها ان يركبها في الحس المشترك
فيصير تلك الصور مشاهدة وما يرى في حال الخوف فمن هذا
القبيل ايضا فان الخوف المستولي على النفس يصدها عن
الضبط فلا جرم يقوى المتخيلة على التلوح فيصير الصور الهائلة كصورة

الاول واشباهها مرتسمة فى الحس المشترك مشاهدة واما
امكان النبوة فلان مجرد التصور النفسانى قد يكون سببا
لحدوث الحوادث ويدل على ذلك وجوه الاول ان
توهم الماشى على جذع يرلقه اذا كان الجذع فوق فضاء ولا
يرلقه اذا كان على قرار من الارض الثانى ان توهم الالثغ
اللسان قد تغير مزاجه اما على التدبيج او لنعتة فيبسط روحه
ويقبض ويحمر لونه ويصفر وقد علم هذا التغير جدا يصير
البدن الصحيح بسببه مريضا والمريض صحيحا الثالث قوله
والا اى لو لم يكن التصورات النفسانية سببا لحدوث
الحوادث لما امكن للنفس تدبير البدن وفى الحواشى الغطيفية
لا حاجة الى هذا اى الى البدن اذا كان مكتوبا عليه ولو كده
ما سنذكره بمجرده اى بمجرد التصور النفسانى لكن الثانى
بط لان مدبرها بمجرد التصور النفسانى فالمقدم مثله ح
اى وعلى هذا التقدير وهو كون التصور النفسانى سببا
لحدوث الحوادث يكون الهيولى العنصرية مطيعة للتصور النفسانى

من غير ان يكون بينهما
جهة بمثل العلم والعضل
موجبان نحو البدن

فى جملة وفى الحواشى الغطيفية نظر لان الازم تاثير النفس فى
الهيولى التى اتصلت لها اما فى غيرها فلم واقول هذا النظر
انما متوجه ان لو فرض قولنا بتقدير كون تدبير النفس البدن
بمجرد التصور النفسانى واما اذا فسر بالتقدير الذى فسرناه به
فلا على ما لا يخفى ولا حل ان لا توجه على ما ذكره الممض هذا
النظر قال صاحب الحواشى فما بقى ايضا لا حاجة الى البدن
اى الواجب الافتقار على التدبير ليلزم منه ظاهرا تاثيرها فى
المادة المباينة الغير المتصلة بها لعموم التدبير حاصرة والتاكيل
ان يقول التقدير الذى به فسرتم قولكم ح هو كون التصور
النفسانى سببا لحدوث الحوادث فى البدن لا مطلقا اذ
هو اللازم من الدليل لا غير فالازم منه ايضا تاثير النفس
فى الهيولى التى اتصلت لها لا غير فعلى التقدير لا بد ان
يراد عليه شئ ليلزم تاثير النفس فى الهيولى المباينة ولا
حاجة الى قوله لا حاجة على ما فسرنا به قولكم حاصرة فيجوز وجود
نفس قوية نسبتها الى عالم الكون والفساد نسبة النفس

الى البدن اى كما ان البدن مطيع للنفس يكون هيولى
العالم العنصرى مطيعة لتلك النفس القوية حتى يكون تصور
انها سببا لخرق العادات فيصدر عنها فى اجسام هذا العالم
خصوصا فى جسم صار اولى بها لمناسبة تخصه مع بدنها الامور
الغريبة التى هى المعجزات اذا كانت مقرونة بالتحدى مع
عدم المعارض فاذن المعجز امر خارق للعادة مقرون
بالتحدى مع عدم المعارض فقولنا امر يشمل القول والفعل
وقولنا خارق للعادة ليخرج ما لا يكون خارقا للعادة فانه
لا يكون معجزا وقولنا مقرون بالتحدى ليتميز عن الكرامات و
قولنا مع عدم المعارض ليتميز عن السحر ونحوه الا ان المص
لما كان كلامه فى النبوة وهى انما تحقق بالتحدى فلا جرم لم
يتعرض لهذا القيد وذكر الشيخ فى آخر النمط العاشر من
الاشارات تنصيصا وحاصلها النهى عن مذاهب المتفلسفة
الذين يرون انكار ما لا يحيطون به علما وحكمة من المعجزات
والكرامات وبالجملة كل ما يكون على خلاف العادات

على

على ان الحكم بانكار ما لا يعرف امتناعه ليس دون الحكم فى
الاعتراف بما لم يعرف نبوته والامر بالاعتصام بحبل التوقف
الى ان يقوم عليه البرهان على ثبوت احد طرفى ذلك
الشئ وهذا هو الحق فان الجزم بالقضية المحتملة من غير برهان
من الحماقة سواء كان فى الاثبات كما يكون من العوام او فى
النفى كما يكون من المتفلسفة ويحتمل ان يقال ان الحكم
الاول اقرب الى السلامة لما انه موافق للشرايع وفيه
من المصالح ما فيه بخلاف الثانى فانه مناف للشرايع ومشتمل
الفساد ما فيه ونعم ما قال الشيخ فى آخر تلك النصيحة واعلم
ان فى الطبيعة عجايب وللقوى العالية الفعالة والقوى
السافلة المنفعلة اختراعات على غرايب ومن اراد تحقيق
مقامات العارفين وكيفية ترقيهم فى تلك المقامات واسرار
الآيات الصادرة عنهم فعليه بالنمط التاسع والعاشر من الا
للاشارات فان الشيخ بين جميع ذلك فيهما على وجه لم
يسبقه من قبله ولم يلحقه من بعده الثانى فى احوال النفس

بعد المفارقة منهم من قال انها تعدم وتعاد
مع البدن بعينها وتتعلق به والبرهان عليه
ومنهم من قال بتوقف وجودها على
البدن المعين والا لما وجدت معه ويلزم
من انعدامه انعدامها وفيه نظر لانا نمنع
توقف وجودها على البدن وانما يكون كذلك لو لم
يكن لها وجود قبل البدن ولئن سلمنا ذلك لكن
لم يحكم بان بقاءها متوقف عليه فانه شرط معد ولا
يلزم من انعدام الشرط المعد انعدام المعلول ومنهم
من قال بقدمها وامتناع قيامها بنفسها فاذا
انعدم البدن يتعلق ببدن آخر وقبل هذا البدن
كانت متعلقة ببدن آخر وفيه نظر لانا لم نقدمها
ولانم انه لا يمكن ان تقوم بنفسها بدون التعلق بالبدن
فان من الجائز ان يكون اسكنها لها متوقفا على البدن فيكون
البدن آلة لها فيتعلق به فاذا زال البدن بقي موجودة

بعلم

بعلة وجودها ومنهم من قال بحدوثها وبقائها
بعد البدن وفي الحواشي الفطنة في بعض النسخ بعد العدم
اي بعد عدم البدن قايمة بنفسها ويكون لها سعادة
وسببها ادراك الملايم من حيث هو ملايم
وشقاوة وسببها ادراك المنافي من حيث
هو منافٍ والملائم لها اي للنفس ادراك
الموجودات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه
من الحق الاول وانه واجب لذاته ويرتسي
عن النقايص منبع الفيضان الخير ثم يدرك ما
صدر عنه على الترتيب الواقع في الوجود و
هذا كله بحسب القوة النظرية واما بحسب القوة العملية فاليه
اشار بقوله ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن
الهيات البدنية الرديه التي يوجب استغراقها
اي استغراق النفس مقتضيات القوى الجسمانية
كالشهوة والغضب والغفلة عن العالم العقلي وآفتها

بان تحصل لها الشعور بامكان الكمالات والاكتساب
المجهول من المعلوم فتشتاق اليه والاعتقادات
دات اى وبان تحصل لها الاعتقادات الباطلة المنا
للحق والاخلاق المذمومة الرديّة البدنيّة فا
قبل لم تحصل لتلك النفوس الشعور بامكان الكمالات
والاشتياق اليها قبل المفارقة فنقول الاستغراق
فى شواغل البدن وعوائقه يمنعها من الشعور بامكان
الكمالات والاشتياق اليها فان اشتغال النفس
بالمحسوسات يمنعها من الالتفات الى المعقولات فلا
يجد منها ذوقا فلم تحصل لها اليها شوق كالغنين الذى
لا يشتاق الى الجماع والاصم الذى لا يشتاق الى سماع
الالحان واليه اشار بقوله الا ان حالة التعلق بالبدن
لا يحصل لها السعادة والشقاوة لاستغراقها
فى تدبير البدن فاذا فارق زال العائق
اى عن السعادة والشقاوة وهو تدبير البدن

وثبت السعادة والشقاوة وتختلف مراتب النفوس
بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك
اى السعادة والشقاوة بهذا الوجه مبنى على حدوث
النفس وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيهما فا
الاستناد اليس الحق والدين بيد الله مضجعه و
نحن نقول ان النفس انما تعلقت بالبدن
لتوقف كمالاتها عليه والا لما تعلقت فاذا
بواسطته وتجردت عن الهيات البدنية
الرديّة لم يبق لها شوق الى البدن فلا تتعلق
ببدن اخر بعد خراب البدن بل يجد بها
الكمال الى عالم القدس وينخرط فى سلك المجردات
وان استكملت لكن لم تتجرد عن الهيات المذكورة
لم يبق لها ايضا حاجة الى البدن فلا تتعلق ببدن
آخر لكن يبقى بسبب الهيات البدنية الباقية معدة
الى ان يزول لانها ليست لازمة لها فانها عرضت

بان تحصل لها الشعور بامكان الكمالات والاكتساب
الجهول من المعلوم فتشتاق اليه والاعتقادات
دات اى وبان تحصل لها الاعتقادات الباطلة المنا-
للحق والاخلاق المذمومة الردية البدنية فا
قبل لم لم تحصل لتلك النفوس الشعور بامكان الكمالات
والاشتياق اليها قبل المفارقة فنقول الاستغراق
فى شواغل البدن وعوائقه يمنعها من الشعور بامكان
الكمالات والاشتياق اليها فان اشتغال النفس
بالمحسوسات يمنعها من الالتفات الى المعقولات فلا
يجد منها ذوقا فلم تحصل لها اليها شوق كما لفتى الذى
لا يشتاق الى الجماع والاصم الذى لا يشتاق الى سماع
الالحان واليه اشار بقوله الا ان حالة التعلق بالبدن
لا تحصل لها السعادة والشقاوة لاستغراقها
فى تدبير البدن فاذا فارق زال العايق
اى عن السعادة والشقاوة وهو تدبير البدن

وتبت السعادة والشقاوة وتختلف مراتب النفوس
بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك
اى السعادة والشقاوة بهذا الوجه مبنى على حدوث
النفس وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيهما قال
الاستاد ابن الحق والدين برد الله مضجعه و
نحن نقول ان النفس انما تعلقت بالبدن
لتوقف كمالاتها عليه والا لما تعلقت فاذا
بواسطته وتجردت عن الهيات البدنية
الردية لم يبق لها شوق الى البدن فلا يتعلق
ببدن اخر بعد خراب البدن بل يجد بها
الكمال الى عالم القدس ويتخرط فى سلك المجردات
وان استكملت لكن لم تتجرد عن الهيات المذكورة
لم يبق لها ايضا حاجة الى البدن فلا يتعلق ببدن
اخر لكن يبقى بسبب الهيات البدنية الباقية معذبة
الى ان يزول لانها ليست لازمة لها فانها عرضت

بسبب مباشرة الامور البدنية في ول آخر الامر
ويحصل لها السعادة الكاملة وان لم يستكمل بقيت
محتاجة الى البدن فان لم يكن لها هيات
ردية احتمل ان يبقى قائمة نفسها بعد البدن
ويحصل لها الخلاص عن العذاب وهو الجهل با
يجب ان يعلم ويحتمل ان يجد بها الحاجة الى
الكمال الى التعلق ببدن اخر انساني و
ان كان فيها هيات ردية يحتمل ان يبقى
معذبة بتلك الهيات دايما وان كانت عارضة
بسبب مباشرة الامور لكونها غير مستكملة ويحتمل
ان يجد بها تلك الهيات الى التعلق ببدن
آخر حيواني واكثر ما في هذا البحث ظنون وخيالات
لم يقم على شيئ منها برهان فلا يصح الاعتقاد بشيئ
من ذلك لما مر في النصيحة المنقولة عن الشيخ
بل يجب التشريح الى بقعة الامكان الى ان يقوم على

ذلك

ذلك البرهان على ما قال ولا يمكن الجزم بشيئ من هذه
الامور والامام ايضا لما ذكر في الملخص احوال النفوس
بعد المفارقة وذكر ما يرد عليها قال وبالجملة معرفة الاحوال
بعد الغيبة عسرة لا يعلمها بالكيفية الا الله سبحانه وتعالى
ولكن هذا الخرما ورده في العلم الالهي و
يتلوه القسم الثاني في الطبيعي والحمد لله على
الاتمام وصلواته على محمد وآلي الكرام ولكن
هذا الآخر ما اردنا ايراده في شرح هذا القسم ولواهب الفضل
والجود ومفيض العدل والخيرات محمدا ابدا ولا يحصى و
شكره لا يحصر ولا يستقصى القسم الثاني في العلم الطبيعي
وفيه مقالات الاولى في احكام الجسم وما
يتعلق به اي بالجسم وفيها مباحث المبحث الاول في
نفي الجزء الذي لا يتجزى وبيان امتناع تاليف الجسم تاليفا
تناهي وما يتعلق به واعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان الجسم
مركب من اجزاء غير متناهية بالقوة على معنى انه لا ينتهي القسمة الى

اي الجسم والى للتاليف
اي احكام للعلم بالعدد

حد لا يكون قابلا للقسمة بل دائما يكون قابلا للقسمة وان كانت
تلك الاجزاء لا يحصل بالفعل ومذهب جمهور المتكلمين ان
كل واحد من الاجسام البسيطة مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل
متناهية وكل واحد من تلك الاجزاء لا يقبل القسمة بوجه
اما اصلا لا كثرا الصغره ولا قطعا لصلابته ولاوهما لنزهه عن
تميز طرف منه عن طرف وانقسام الجسم اليها عندهم
في الكمية لا كانقسامه في العقل الى الهيولى والصورة عند
الحكماء ويلزمهم من تالف الاجسام ذوات المقادير
منها ان لا يتداخل فانها ان تداخلت فلا يحصل منها
مقدار وقد اعترفوا به كيف وعندهم منها المقادير والاجسام
والذي يبطل مذهبهم وجوه احدها انه لو وجد جزء لا
يتجزى فان لم يماسه جزء آخر او ماسه وتداخلا
اي بالكلية بان يكون لجميعها مقدار واحد هما لم يكن
في الوجود ذو مقدار لما ذكرنا والا فالجانب
الذي به يماس الآخر غير الذي لا يماسه به
فينقسم واعترض عليه بان المماسة والملاقاة انما يكون بالنهاية
بالضرورة والنهاية عرض قائم بالمتناهي فيلزم ان يكون لذلك
الجزء نهايتان لا جزآن فلا يلزم الانقسام والجواب عنه ان الآلة
تنحل الى النهايتين ان كانت واحدة لا يحصل مقدار ولا
ازدياد بالضرورة وان لم يكن واحدة بل اثنتين فمحل احدهما
غير محل الاخرى فيلزم الانقسام الا قوله ولانه لو وجد جزء
لا يتجزى فالطوق العظيم من الرحى اذا قطع جزءا فالصغير
لا يقطع مثله او اكثر والا كانت المسافة التي يقطعها
الصغير مثل التي يقطعها الكبير على التقدير الاول او
اكثر على التقدير الثاني بل اقل فينقسم وكذا الكلام
في الفرجار ذي الشعب الثلث اي لو وجد جزء لا
يتجزى للاستحالة ان يرسم الدوائر بالفرجار ذي الشعب
الثلث وذلك لانا اذا رسمنا الدوائر بها فاذا قطعت
الشعبة الخارجة جزءا فاما ان تقطع الشعبة المتوسطة جزءا منه او
اقل منه او اعظم الى آخر ما ذكره واعترض اصحاب الجزء عليه

شكل دوائر ثلثة بالفرجار ذي

الشعب الثلث.

بانا لانم ان الصغير اذا لم يقطع المثل او اكثر على تقدير قطع العظيم جزءا
يلزم ان يقطع اقل بل يقف الصغير في بعض ازمنة حركة العظيم
فلا يلزم الانقسام واركبوا القول بالعكس الرحى ولا
ينفع معهم الغرض في الحديد والاناس فان قدرة الله تعالى
لا يعجزها شيء فلا بد من اقامة برهان عليه وقد يمكن توجيهه
على طريقة البرهان نقول لم لا يجوز ان الامر كذلك مع جواز ان
يكون الطوق العظيم اعظم من الصغير مرارا كثيرة يلزم ان
يكون سكنات الصغير اضعاف حركاته لان بمقابلة ما زاد
من اجزاء مسافة العظيم على اجزاء مسافة الصغير وجب
ان يزيد سكنات الصغير على ما فيه من الحركات لكن الامر ليس
كذلك والا لما كانت حركات الصغير محسوسة لكونها
مغمورة في السكنات او كان ما يحس فيه من السكنات
اضعاف ما يحس من الحركات وذلك بخلاف الواقع الثالث
قوله ولان الجسم لو تركب من اجزاء لا يتجزى
فعند حركته اي عند حركة الجسم يلزم حركة اي حركة الجزء

الذي

الذي لا يتجزى من جزء الى آخر وح ان يوصف بالحركة حال
ما يكون ملاقيا للجزء الاول لانه لم يشرع بعد في الحركة او
للجزء الثاني لانه ح نقصت الحركة بل حال ما يكون
على الفصل المشترك فيقسم الجزء لان ما فيه يلاقي احدهما
غير ما فيه يلاقي الآخر وما يلاقي من كل واحد منهما لذلك الجزء غير ما لا
يلاقيه والرابع قوله ولان الشمس اذا ارتفعت وتوجيهه ان
يقال لو كان القول بالجزء حقا لكانت الاجرام الفلكية والعنصرية
مركبة من اجزاء لا يتجزى واذا كان كذلك فاذا ارتفعت
الشمس جزءا لا يتجزى فان انتقص من ظل الخشبة
المقابلة لها المغروزة في الارض جزءا او اكثر كان
طول الظل اي طول الظل الذي انتقص من اول النهار
الى منتصفه مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار
على التقدير الاول او اكثر على التقدير الثاني وان
انتقص اقل القسم الجزء الخامس قوله ولان تلك
الاجزاء ان لم يكن كرية وتوجيهه ان يقال الجزء منه و

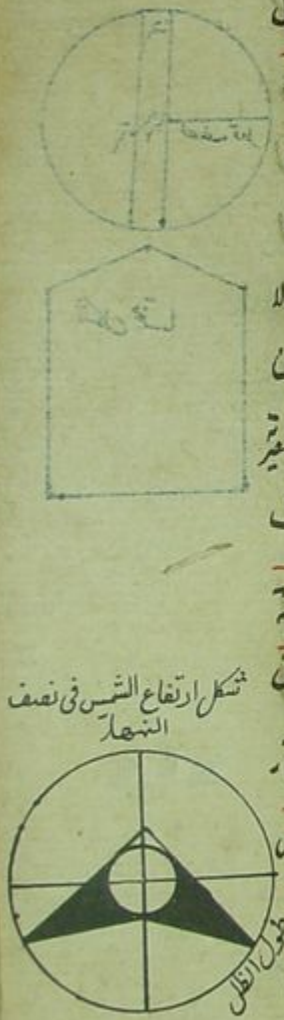

كل متناه مشكل وكل مشكل اما ان يحيط به حد وهو الكرى او محدود
وهو المضلع فيكون الاجزاء اما كرية او لا فان لم يكن كرية كان
احد جانبيه غير الجانب الاخر لانه اذا لم يكن كرية فيكون مثلثا
او مربعا او مخمسا او غير ذلك من الاشكال الكثيرة الاضلاع
وح كان جانب الزاوية غير جانب الضلع والا قل فيلزم
الانقسام وان كان كرية فعند انقسام بعضها الى البعض
يحدث فرج خالية كل واحد منها اقل من
الخردل واذا وجد شئ اقل من الجزء يلزم انقسامه
لا يقال النقطة موجودة لانها طرف الخط
الذى هو طرف السطح الذى هو طرف
الجسم الموجود وطرف الموجود موجود
فمحلها غير منقسم والا لزم انقسامها لان الحال
فى احد جزئيه غير الحال فى الاخر واذا
كان محلها غير منقسم يلزم وجود شئ متحيز
غير منقسم وهو الجزء الذى لا يتجزى وقوله ولان

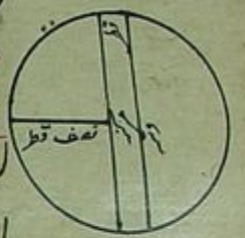

شكل مخمسا

الحركة

الحركة الحاضرة غير منقسم حجة اخرى للمثبتين وتوجيهه
ان يقال الزمان موجود لان الحركة موجودة وهى
منقسم الى ماض وحاض ومستقبل والحركة الماضية و
المستقبلة معدومتان فالحركة الموجودة هى الحركة الحاضرة وهى
غير منقسمة والا لكانت اجزاؤها غير مجتمعة لان شان اجزاء
الحركة ذلك فلا يكون الحاضر حاضر الكون بعض اجزائه
ماضيا وبعضها مستقبلا هف واذا لم يكن الحركة الحاضرة منقسمة
فالمسافة التى يقع عليها تلك الحركة غير منقسمة فى
الحوانى القطعية اى فى الطول لانه اللازم من الدليل فلا يلزم
الجزء الذى لا يتجزى بعدم انقسامها فى العرض والعمق
ايضا وبيانه ما مر والا لكانت الحركة الى نصفها نصف الحركة
الى كلها فيلزم انقسام الحركة الحاضرة وهو محال مر واذا لم يكن
المسافة التى يقع عليها تلك الحركة منقسمة يلزم وجود الجزء وهو
المطلوب فنقول لانا نعلم ان طرف الموجود موجود
فان الاطراف امور موجودة لا هوية ولا تميز

على نحو ما

لها في الاعيان وفي الحواشي القطبية ان هذا المنع
لا يناسب مذهب الحكيم لان الاطراف موجودة عندهم
وقال الفاضل الشارح ان الاطراف انواع الكم المتصل
الموجود فكيف يكون معدومة وفيه نظر لان النقطة طرف
وليست من انواع الكم المتصل والكلام فيها لا في الخط و
السطح اللذين من انواعه والحق فيه ان طرف المقدار
لو لم يكن موجودا لم يكن ذلك المقدار متناهيا فلابد ان
ينقطع المقدار المتناهي في ذهابه عند شيء فذلك الشيء هو
طرفه والفرق فيه انه ان اريد بالطرف ما به ينتهي المقدار
فهو لا محالة موجود ذو وضع كالمقدار وان اريد به فناء
المقدار ونفاده فهو امر عدمي لكن ليس عدما محضا بل عدما
بعد ما ولا شك ان نفاد المقدار وفناءه انما يكون عند
شيء هو اما ان يكون مقدارا او لم يكن مقدارا فذلك
هو الطرف بالحقيقة فاذن اطراف المقادير المتناهية
موجودة بلا ريب ولئن سلمنا ذلك لكن

لزم

لزم انقسامها بانقسام محلها وانما انقسم ان لو كان
حلولها حلول السريان وهو ممنوع لان طرف الخط لا يقوم
بالخط حلول السريان وفي الحواشي القطبية ان حلول الشيء
في الشيء قد يعني به كون الحال ساريا في محله مثل سريان اللون في
الجسم وقد يعني به كون الحال محايثا في وجوده الى المحل وحلول
النقطة في المحل بالمعنى الثاني فلا يلزم من هذا انقسامها بانقسام
محلها واما انقسام الحركة الحاصرة ان اريد به
الانقسام الوهمي فلا نم ان اجزاءها لا تجتمع في
الوجود وان اريد به الانقسام بالفعل لا
يلزم من عدم وجود الكل الجزاء كونها
منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية واعلم ان تقسيم
الحركة الى الماضي والحال والمستقبل والحدود المشتركة بين
المقادير لا يكون اجزاء لها اذ لو كانت اجزاء للمقادير
التي هي حدود لها كانت القسمة الى قسمين قسمة الى ثلثة اقسام
والقسمة الى ثلثة اقسام قسمة الى خمسة اقسام هب بل هي موجودة

غير صحيح لان الحد
مشترك هو نهاية الماضي
وبداية المستقبل ص

مغايرة لما هي حدود لها بالنوع وايضا لا يلزم من عدم الحركة الماضية
والمستقبلة في الحال عدمها مطلقا والا يلزم من عدم الحركة الحاضرة
حركة في الماضي والمستقبل عدمها مطلقا فالحركة الماضية لها
وجود في الزمان الماضي والحركة المستقبلة لها وجود في الزمان
المستقبل وقوله وعلم منه امتناع تركب الجسم من
اجزاء لا يتجزى غير متناهية اشارة الى بطلان
مذهب النظام من متكلمي المعتزلة فانهم يقولون ان
الجسم البسيط مركب من اجزاء لا يتجزى اى غير متناهية
موجودة بالفعل والذي يدل على بطلان تركبه من اجزاء
غير متناهية سواء كانت تلك الاجزاء ممكنة الانقسام
او ممتنعة الانقسام وجهان والى الوجه الاول اشار
بقوله ولانه لو تالف اى الجسم المتناهي من اجزاء غير
متناهية لكان قطع بالحركة في زمان متناه قطعا
لاجزاء غير متناهية لان المتحرك على المسافة
لا يتمكن من قطعها الا بعد قطع نصفها ولا

يتمكن

يتمكن من قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها فاذا كانت الاجزاء
بعد قطع نصفها ولا يتمكن من اجزاء غير متناهية وقطع الاكثر بعد قطع
الاقل امتنع قطع تلك المسافة الا في ازمنة غير متناهية لكن هذا
ليس كذلك لانا نرى عيانا قطع مسافات كثيرة في زمان
متناه واعلم ان قطع اجزاء غير متناهية في زمان متناه انما
يكون محالا لو لم يكن الزمان ايضا متالفا من اجزاء غير متناهية
واما اذا كان على ما ذهبوا اليه فلا فاعلم ذلك والى الوجه
الثاني اشار بقوله ولكان تاليفها مفيدا الوجود الجاد غير
متناهية وذلك لان كل عدد متناه من الكثرة اذا اخذ
مؤلفا فان لم يكن حجم ذلك المجموع ازيد من حجم الواحد
لم يكن التاليف مفيد المقدار لان الجسم لا يزداد به وان
كان التاليف مفيد المقدار فيزداد بزيادة فاذا كانت
الاجزاء المؤلفة غير متناهية كان مقدار الجسم غير متناه وفيه
نظر لان ذلك انما يلزم لو لم يقل المحض بالتداخل او قال
بحصول البعد من الاجزاء المتناهية وانما يعرض لذلك

يمكن

لان من الاحتمالات تالف الجسم البسيط من اجزاء غير متناهية
ممكنة الانقسام موجودة بالفعل وان لم يذهب اليه ذاهب
فذكر ان تاليف الجسم المتناهي من اجزاء غير متناهية
ممتنع سواء كانت تلك الاجزاء ممتنعة الانقسام او
ممكنة الانقسام ليلزم من ذلك مع امتناع تركبه من
اجزاء متناهية ممتنعة الانقسام ممتنع قوله فعلم ان الجسم
ليس فيه اجزاء بالفعل بل هو متصل واحد
في نفسه كما هو عند الحس كما ذهب اليه
جمهور الحكماء والاسباب الموجبة للقسمة
اما الفك او الوهم او اختلاف عرضيين
لان الانفصال اما ان يكون مؤديا الى الافتراق اولا
يكون والثاني اما ان يكون في الخارج او في الوهم والاول
اما بالفك والفتح والثاني اما باختلاف عرضيين والثالث
اما بالوهم لا يقال لا يلزم من ذلك اتصاله في نفسه وانما يلزم
ان لو كانت الاحتمالات منحصرة في هذه الاربعة وهو ممنوع

تالفه من اجزاء متناهية قلنا الانقسام لانا نقول الاحتمالات
منحصرة في الستة لان الجسم البسيط قابل للانفصال فلا يخ اما
ان يكون المفاصل حاصلة فيه بالفعل او لم يكن والاول
اما ان يكون تلك المفاصل متناهية او غير متناهية
وعلى التقديرين اما ان يكون ممتنعة الانقسام او ممكنة الانقسام
والثاني اما ان يكون قابلا لانقسامات متناهية
او غير متناهية فذكر المصنف ههنا بطلان الاحتمال الاول
وهو تالف الجسم من اجزاء لا يتجزى متناهية كما ذهب اليه
جمهور المتكلمين والثالث وهو تالفه من اجزاء لا يتجزى
غير متناهية كما ذهب اليه النظام والرابع وهو تالفه من
اجزاء غير متناهية ممكنة الانقسام والخامس وهو كون الجسم
المتصل قابلا لانقسامات متناهية كما ذهب اليه الشهرستاني
والبه اشار بقوله ولا يشهى اى الجسم الذى هو
متصل في نفسه في القسمة الى حد لا ينقسم والا لزم
القول بالجزء الذى لا يتجزى وقد ابطلناه وذكر في الالهي

بطلان الاحتمال الثانی وهو انه ممکن اجزاء متناهیة بالقوة
کما ذهب الیه دیمقراطیس فتکون حقیقة السادس وهو کون
الجسم المتصل قابلا لانقسامات غیر متناهیة والیه اشار بقوله
بل هوای الجسم المتصل بنفسه کما هو عند الحس قابل للقسمة
الی غیر النهایة یعم القسم الانفکاکیة ربما یقف لمانع
کالصغر والصلابة دون الوهمیة لایقال لاحتمال الثانی
یتقسم لاحتمالین احدهما کون تلک الاجزاء المتناهیة بالقوة
الانقسام متحدة الحقیقة والثانی کونها مختلفة الحقیقة والذی ذکر
فی الآتی یدل علی بطلان الاول منهما دون الثانی فلا
بد من ابطاله ایضا لیتبین ماذهب الیه الحکماء لانا نقول
لااحتمال للاحتمال الثانی منهما لانه اذا کانت تلک الاجزاء
مختلفة الحقیقة لم یکن الجسم المتألف منها بسیطا والکلام
فی الجسم البسیط وفیه نظر واذا ثبت ان الجسم البسیط
فی نفسه متصل واحد فاذا انفصل فالقابل للانفصال
لیس هو الاتصال لانه لایبقی مع الانفصال والقابل یبقی مع

المقبول فهو شیء آخر کان عند الاتصال قابلا له ثم عند الانفصال صار
قابلا له وهو الهیولی والافلاک وان لم یقبل الانفصال بالفعل
لکن الطبیعة الجسمیة واحدة فاذا افتقر البعض الی الهیولی افتقر الکل
الیها فاذن الجسم عنصریا کان او فلکیا مرکب من الصورة والهیولی
اذا تحقق ذلک نقول والهیولی لامقدار لها فی ذاتها
والا لما قبلت الامایطابقها ای من المقدار لکنها یقبل مالا
یطابقها بناء علی ثبوت التخلخل والتکاثف الحقیقیین واذا لم
یکن لها مقدار فی ذاتها یکون نسبتها الی جمیع المقادیر علی التسویة
وفی الحواشی التوطئیة هذا انما یدل علی انها لامقدار خاصا لها واما
نفس المقدار فلا والذی یدل علی انها لامقدار لها فی ذاتها انها
لوکانت کذلک کانت متصلة لذاتها ولزم احتیاجها الی الهیولی لتقبل
لقبولها الانفصال هذا الی غیر النهایة وهو محال لکن المقدار
بعدها القبول الانقسام وان لم یبق عند حصول الانقسام
کالحرکة فانها بعد الجسم لحصوله فی المکان وان لم یبق عند حصوله فیه
فاذن الهیولی یقبل القسمة بواسطة المقدار وقد مر ذلک فی الاهی وقوله

لمعول

وبجواب ان الاجزاء الجسم المؤلف عندهم
من اجزاء فتکون الحقائق ایضا متناهیة
لان الاجزاء الاخیرة من کل مرکب لابد ان تکون بسیطة فتکون الحقائق
ایضا متناهیة وقد ظهر بطلانه

وانفسها لا يقتضي ان يكون لها هيولى اخرى لكونها
غير متصلة بذاتها اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان
يقال لو كان انقسام الجسم بعد انفصاله محوجا الى هيولى لكان
انقسام الهيولى بعد انفصالها محوجا الى هيولى اخرى ويتسل
والجواب ان انقسام المتصل بذاته محوج الى هيولى والهيولى
غير متصلة بذاتها بل بسبب الصورة فلا يقتضي انقسامها ان
يكون لها هيولى اخرى المبحث الثاني في ان كل جسم فله
شكل طبيعي وغير طبيعي قال رحمه الله وكل جسم شكل طبيعي
وغير طبيعي وفيه نظر لان الحيز والمكان عند الحكماء مترادفان
مكان وليس لكل جسم مكان اذ لا مكان للمحدود ولذلك
قال الشيخ في الاشارات انك لتعلم ان الجسم اذا خلي
وطباعه ولم يعرض له من خارج تأثير غريب لم يكن له بد من موضع
معين وشكل معين ولم يقل كل جسم اللهم الا اذا فسر الحيز
بغير ما فسره المكان او فسر الحيز والمكان بما له وضع لذاته وللحاصل فيه
بسببه اعني الوضع بمعنى قبول الاشارة الحسية او البعد المساوي

للمتمم

للمتمكن والمتحيز او غير ذلك لانه لو فرض مجردا عن العوارض
المفارقة يلزمه شكل وحيز بالضرورة ولا يعني بالطبيعي
الا ذلك وهو ظاهر والشكل الطبيعي للبسيط وهو الذي ليس
فيه اختلاف طبايع الكرة صوابه الكري لان الكرة هو الشكل
لا الشكل ويمكن ان يكون تقديره شكل الكرة فحذف المضاف
واقام المضاف اليه مقامه وذلك لان طبيعة الجسم البسيط اي
قوته طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا يفعل الا فعلا واحدا ويلزم
من هذا ان يكون كريا واليه اشار بقوله لان غير الكرة كالمثلث
والمربع وغيرهما من المضلعات لاشتمالها على الخطوط والزوايا المختلفة
الهيات فتخصيص احد جوانبه بهيئة دون هيئة
اخرى ترجيح بلا مرجح فان قيل لو وجب ذلك فما
بال اجزاء الارض ليست مستديرة مع انها بسيط اجيب بان
استدارتها آيلة بالقسر وبمعوقاتها مانعة من العود اليها فان
قيل القول بذلك يقتضي ان يكون طبيعة واحدة مقتضيه لشيء ولما
يمنع من حصول ذلك الشيء وهو مما اجيب عنه بانكم ان اردتم

في المادة الواحدة

شكل الكرة

ان ذلك مستحيل مطلقا فهو هم وان اردتم بالذات فهو مسلم لكن
المنع من حصول ذلك الشيء انما وقع ههنا بالعرض فان الطبيعة
اقتضت بالذات شكلا واقتضت كيفية حافظة للشكل واقتضاؤها
وحافظة الكيفية لا ينافي اقتضاؤها الشكل بل هو مؤكد له
لو خليت وطبعها لكونها حافظة له فلم يكن الطبيعة مقتضية لشيء
والمنع من حصول ذلك الشيء بالذات لكن القاسر
لما زال الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة
للشكل القسري فهي مانعة عن العود الى الشكل الطبيعي
بالعرض وانما عرض ذلك اي المنع عن العود لزوال
اجزاء الارض عن محاذاة الطبيعية من وجه وبقائها عليها
من وجه وليس لجسم واحد حيزان طبيعيان
لانه ان حصل في احدهما كان الاخر مكروها
بالطبع وان لم يحصل في شيء منهما لقاسر فاذا
ارتفع القاسر امتنع ان يتوجه في حالة واحدة اليهما
بل الى احدهما فقط فيكون الاخر ايضا متروكا

بالطبع

بالطبع وقد فرضنا ان كل واحد منهما حيز طبيعي هذا في البسيط واما في
المركب فلما لم يكن له مكان يختص به في اصل الابداع لان التركيب امر عرضي
بعد الابداع والحاذ مكان على سبيل الابداع قبل التركيب يطلب المركب
اذا حصل تقتضي وجود الخلاء حالة الابداع وهو محال فامكنة المركبات اي امكنة
البسايط بعينها واذا كان الامر كذلك فالجسم المركب اما ان يكون
احد بسايطه غالبا على الباقية بالاطلاق او لا يكون فان كان غالبا
فمكان ذلك المركب هو المكان الذي تقتضيه ذلك البسيط الغالب
وان لم يكن من بسايطه ما هو الغالب بالاطلاق فلا يخلو اما ان يكون
الاجزاء التي امكنتها في جهة واحدة غالبة على الباقية وقد يكون الاجزاء التي
امكنتها في جهة واحدة غالبة على المجاورة تلك الاجزاء معا غالبة تطلب
طلب جهة المكان او لا يكون كذلك بل تساوت فيه مقادير القوى وعلى
الاول يكون مكانه ما يقتضيه الغالب فيه بحسب طلب جهة مكانه مثلا اذا كانت
الاجزاء النارية والهوائية معا غالبتين على الباقيتين كان من الواجب
ان يكون مكان المركب مكان احدهما وعلى الثاني يكون مكانه المكان
الذي اتفق فيه تركيبه واليه اشار بقوله والحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط

شکل افلاک

الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه او تمكن اى او الحيز الذى يتحقق
تركيبه عند استواء الحاذيات اى عند استواء محاذيات
بسايطه التى فيه عن المكان الذى اتمكن وجوده فيه فان ذلك يقتضى
بقاءه ثمة والتقييم غير حاصر لخروج ما يكون جزاه اللذان مكانا لهما
فى جهتين غالبتين كالارض والنار المبحث الثالث فى المكان
قال رحمه الله والمكان ما يتمكن فيه الجسم وفى الحواشى التعليقية قيل
المكان هو السطح مطلقا لان الفلك الاعلى متحرك فله مكان
وليس سوى سطح المحوى وللفلك الاوسط مكانان سطح
الحاوى وسطح المحوى وما يقال من ان لجسم الواحد له مكان
واحد محمول على جهة واحدة وما فيه غير خاف عليك واعلم
ان للمكان امارات ارقبها باتفاق الجمهور الاول ان
ينسب اليه الجسم بلفظ فى وما فى معناها من الالفاظ الدالة
على الظرفية غيرى لغة واليه الاشارة بقوله والمكان ما يتمكن
فيه الجسم الثانى منها انتقال الجسم عنه الى غيره واليه بقوله و
لا يكون نفس التمكن فيه ما نعا من الانتقال عنه فان

شكل الفلك الاعلى فيه م
فلک الاوسط

اشار م

قيل فى الاجسام ما لا ينفصح عليه الانتقال كالافلاك قلنا نفس
التمكن لا يمنع من انتقالها بل امتناع انتقالها بسبب آخر كصورة
نوعية او غيرها لانها اجسام متمكنة البتة استحالة حصول
جسمين فيه الزاما اختلاف المكان بالجهات مثل فوق وسفل و
الغرض من ذكر الامارات ان المتنازعين فى ماهية المكان
او فى مفهوم اسمه ان لم يسلم احدهما للآخر علامة او لازما من
اللوازم او خاصة او امرا فى ذاته لا يصح لاحدهما تصحيح قاعدة بحجة
فان الاصطلاحات لا مناقشة فيها ويصير ذلك خلفا لغويا لا
حقيقيا وان اصطلح بعض الناس على ان المكان هو ما يستقر
عليه الجسم مثلا ليس لاحد ان يمنعه عن هذا الاصطلاح ولا
يجوز ان يكون اى المكان معدوما لكونه مشارا اليه لانا نشير الى
هذا الحيز وذلك الحيز ولا شئ من المعدوم بمشار اليه فهو اذن
موجود وليس اى المكان خلاء لانه اى لان الخلاء
محال واعلم ان القائلين بالخلاء فرقتان فرقة تزعم انه
لا شئ محض ولهذا قال الامام هو ان يوجد جسمان لا يتلاقيان

ولا يوجد فيهما ما يلاقي واحدا منهما فرقة يزعم انه مقدار مجرد عن المادة
من شانه ان يشغله الاجسام بالحصول فيه فلو لم يكن في الخلاء مثلا
بل كان خلاء لكان اما عدما محضا او مقدارا مجردا على ما قال
والا لكان عدما محضا او مقدارا مجردا اي
عن المادة والاول محال لانه لو كان خلاء لكان قابلا
للزيادة والنقصان ضرورة ان الخلاء بين الجدارين اقل من
الخلاء بين الجدارين ومساو للخلاء بين الجدارين الآخرين بعد
احدهما عن الآخر مساو للاول لان واذا كان كذلك لا يكون
عدما محضا والمراد من قوله لكونه قابلا للزيادة والنقصان
ما ذكرناه لا انه قابل للزيادة والنقصان في
نفس الامر وكذا الثاني اي محال لما مر من استحالة
انفكاك الصورة عن الهيولى هكذا في الحواشي التحتانية وفيه
نظر بل ذلك استدلال على ما قال بعد ذكره تنبيه الاتعاد
والمقدار لا يوجد مفارقا عن المادة والا لكان عند ازالته
عنها خلا يحل فيها البتة ولو حين اخرين واني الاول متنهاتا

ثم لو قال

بقوله ولان البعد المجرد لو كان موجودا لكان متناهيا
بمعنى وجوب تناهي الابعاد فيلزم تشكل في الوجود اي في
الوجود الخارجي لا في الوجود الذهني لان الكان تصوره غير متناه
وفي الحواشي التحتانية الشكل هو هيئة يحيط به نهاية واحدة او اكثر
من جهة احاطتها به وهي لا يمكن ان يحصل للامتداد الا لبعد كونه
ثالثا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق
المادة وهو خلاف المقدر واقول انما قال من جهة احاطتها
به احترازا عن غير من الكيفيات فان السواد مثلا يصدق عليه
انه هيئة يحيط به نهاية واحدة او اكثر لكن لا من جهة احاطتها به لان
معناه ان علة حصول تلك الهيئة انما يكون احاطة الحد او الحدود
ولا شك في ان السواد لا يحصل من احاطة الحد او الحدود بالجسم
وفي ان الانفعال اي انفعال كان من لواحق المادة نظر لان
الثابت بالدليل هو الانفعال المخصوص الذي يكون بالانفعال
الذي كي يكون من لواحق المادة لا يعرو الجسم قد تخلف انكاله
من غير انفصال كانكسار السمة المتبدلة بحسب التشكيلات المختلفة ولا

يجوز ان يكون ذلك اى لزوم الشكل لنفس المقدار والا
لكان لكل مقدار ذلك الشكل وهو ظاهر وبطلان
اللازم يدل على بطلان الملزوم وفى الحواشى التعطيبية والا لكان
الفاعل قابلا ولكان المقدار المجرد قابلا للفصل وفيه نظر
لما ذكرنا من ان الجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال
ولا تسبب من خارج والا لكان المقدار المجرد
قابلا للفصل والوصل وكل ما كان كذلك كان ماديا
فالمجرد عن المادة يكون ماديا هف وفيه نظر كما ذكرناه آنفا
وللمادة لانها فرضناه مجردا عنها والى الثانى من
الوجهين اشار بقوله ولانه لو كان مجردا امتنع ان يحصل
فيه الجسم لامتناع اجتماع البعدين فى مادة
واحدة لاستلزامه عدم الامتياز بين ذينك
البعدين لان اختلاف افراد البسيطة الواحدة
باختلاف المواد وهذه المقدمة ممنوعة عند القائل بالبعد
المجرد لاختلاف افراد البعد عنده من غير مادة لا يقال لو امتنع

الخلاء

تخلخل لكان العالم كله خلاء بالضرورة ولو كان كذلك لامتنع ان
يتحرك الجسم من مكان الى مكان لانه اذا تحرك جسم امتنع
ان ينتقل الى مكان مملوء والا لكان الجسم الذى فيه
ان انتقل الى مكانه لزم الدور لان ذلك يتوقف حركة
كل منهما عن مكانه على حركة الاخر عن مكانه وذلك دور وقد رجح
وفى الحواشى التعطيبية وفيه نظر لانه لو كان الدور واجبا لما
امتنع ان يتحرك كل واحد من الماء والسمكة الى مكان الاخر
وليس كذلك لانا نشاهد ان كلا منهما يتحرك الى مكان
صاحبه او الى مكان آخر فيلزم من حركة ذلك الجسم
حركة جميع العالم بل الى مكان خال وهو خلاف
المقدر لا يقال ههنا قسم آخر وهو ان لا ينتقل الجسم الذى
فى ذلك المكان لان عدم انتقاله يستلزم اجتماع جسمين
فى مكان واحد وذلك يستلزم تداخل الاجسام وهو بديهى
الاستحالة ولهذا لم يتعرض لهذا القسم وايضا لو كان وجود
الخلاء ممتنعا لم يقع الخلاء عند رفع ما فوقه باطل اصبغ الى اس

لجسم الملس بحيث لا يتخللها ثالث والثاني بطلان عند ذلك
ينتقل الجسم كالهواء اليه من الاطراف محال كونه على الطرف
يكون الوسط خاليا واليه اشار بقوله ولانا اذا رفعنا
باطن اصبعنا الملامس لجسم املس بحيث لا
يتخللهما ثالث دفعة فانه يقع الخلاء ولان الجسم
كالهواء مثلا انما ينتقل اليه من الاطراف محال
كونه على الطرف يكون الوسط خاليا لانا نقول
اما الاول فلا يلزم منه حركة جميع الاجسام
ان يحرك ذلك الجسم الى مكان آخر بل بمكان
ما قدامه اى لجسم الذى قدامه بمعنى انه يزول عنه
ذلك المقدار العظيم ويحصل فيه مقدار اصغر لان المقدار
زائد على ذات الجسم فيجوز ان يزول مقدار ويحصل فيه
عقيبه مقدار آخر اصغر او زايد لما بينا ان المادة لا مقدار لها
بحسب الذات ويتخلل ما خلفه اى الجسم الذى خلفه بمعنى انه يزول
عنه ذلك المقدار الذى كان فيه ويحصل فيه عقيبه مقدار اعظم

لا يقال تخلل الجسم الذى خلفه انما يصح اذا كان الجسم المنتقل الى المكان
اصغر مقدارا منه واما اذا كان مساويا او اعظم مقدارا فلا لانه
اذا كان مساويا فلا حاجة الى التخلل ولا الى التكاثف لكون الجسم
المنتقل الى مكانه شاغلا له كما كان هو شاغلا له واذا كان اعظم
فلا بد من ان يتكاثف ما خلفه قدر ما يسع فيه ذلك الجسم لانا نقول
تخلل ما خلفه انما هو لملاء مكان الجسم الذى تحرك اولا لان الامر
يرجع الى مكان الجسم الآخر الذى ينتقل الجسم المفروض اولا
الى مكانه وكانه اشارة الى جواب سؤال مقدر هو ان يقال الكلام
وان اندفع عن هذا الى نحو يمكن توجيهه عن الجانب الآخر وهو
لان مكان الجسم الذى تحرك اولا ان لم ينتقل اليه جسم
آخر لزم الخلاء وان انتقل اليه جسم آخر عاد الكلام فى مكانه
فيلزم حركة جميع الاجسام والجواب لانا نمنع انه لو لم ينتقل اليه جسم
آخر لزم الخلاء ولجواز ان تخلل الجسم الذى هو خلف الجسم الذى
تحرك ثانيا والاصوب ان يقال لانا نمنع انه اذا تحرك جسم امتنع ان
ينتقل الى مكان محلوله لان الجسم الذى فيه ان انتقل لزم الدور

او حركة جميع الاجسام وان لم ينتقل لزم تداخل الجسمين قلنا لانم لجواز
ان يكاثف الجسم الذى فيه وهو الجسم الذى قدامه فلم يلزم التداخل
ويتخلل الجسم الذى خلفه فلم يبق مكان الجسم المتحرك خاليا وقوله
لان المادة قابلة للمقادير المختلفة قلنا مر فجوز ان يخلق بمقدار
اكبر وليس اصعب وبالعكس اشارة الى تعليل صحة التخلخل والتكاثف
واما الثانى فان اردتم بالدفعة الآن فلا نم وقوع
الحركة فيه وان اردتم به الزمان الحاضر فيه اى
فى الزمان الذى يتحرك فيه الاصبع الى فوق
يتحرك الجسم الطرف من الطرف الى الوسط
فلا يقع الخلاء ونحوه ومن العلامات الدالة على
امتناع الخلاء الاناء الضيق الرأس الذى فى اسفله
ثقب ضيقة وقد ملى ماء فان فتح رأسه نزل الماء
وان سد لم ينزل لئلا يقع الخلاء والانبوبة اذا وضع
احد طرفيها فى الماء ومص صعد الماء منها حال خروج
الهواء ومن البين انه ليس من شان الهواء الصعود فيكون ذلك

لكون

لكون سطح الهواء ملازم سطح الماء فاذا مص الهواء انجذب
هو الماء وارتفاع اللحم فى المحجمة عند المص لانه لا تلازم التسطح
قيل لو كان ارتفاع اللحم فى المحجمة لاجل استحالة الخلاء لكان
ارتفاع الحجر والحديد واجبا اذا وضعت عليه المحجمة ومصت ويكفى
الاستدلال عليه بما فيه وهن والحق ان هذا من قبيل الاقناعيات
لا من قبيل البرهانيات وانكسار القارورة التى ادخلنا
رأس الانبوبة داخلها واخلجنا الخلل التى فى عنقها
بشئ الى داخل ان اخذنا الانبوبة الى فوق بحيث
لا يدخلها الهواء وان انكسرت لامتناع الخلاء والى خارج
ان ادخلناها فيها اى بحيث لا يخرج عنها الماء وان انكسرت
الى خارج لان الاناء كان مملوا بالماء فاذا ادخلنا الانبوبة لا
يتملها فانشقت الى خارج وفى هذه العلامات نظر لجواز ان يكون
سببها غير امتناع الخلاء ولما بطل الخلاء فالمكان هو السطح الباطن
من الجسم الحاوى الملاس للسطح الظاهر من الجسم
المحوى وهذا مذهب ارسطو وقيل المكان ما يمنع الشئ من

النزول وهو المشهور المتعارف بين الناس فانهم يجعلون الارض
ربما مكانا للحيوان لا الهواء المحيط به لا يقال لا يلزم من عدم
كون المكان خلاء ان يكون السطح المذكور جوازا ان يكون
حيولى الجسم او صورته او النفس كما ذهب الى كل واحد
منها قوم او يكون بعدا لما وى اقطار الجسم كما نقل عن افلاطون
لانا نقول الامارات المذكورة يدل على عدم كون
المكان لاحد الثلثة واما البعد فلا يخ اما ان يكون قائما بالمادة
او قائما بذاته والاول يستحيل ان يكون مكانا لان
تقوم الجسم فيه يستلزم التداخل الخ والثاني هو البعد المجرد
عن المادة وقد ابطلناه واعلم ان القائل به فرقتان منهم من
يقول بجواز خلوه عن الجسم ومنهم من يقول بعدم جوازه و
الفرق بين هذا المذهب وبين مذهب القائلين بانه لا خلاء
ان اصحاب هذا الراى يرون ان بين طرفي الكون بعدا
ممتدا داخله لذاته اما به بحيث لو خرج الماء منه ولم يدخل فيه جسم
آخر لبقي البعد من بين جوانبه فارغا لكن خروج الجسم عنه من غير ان

يدخله جسم آخر عندهم ممتنع واما القائل باستحالة الخلاء فلا يقول
ان بين طرفي الاناء بعدا مغايرا للبعد الجسم الذي فيه لا يقال
لو كان المكان هو السطح المذكور لكان الحاوي ايضا
متمكنا في سطح آخر لا الى نهاية فيلزم وجود ابعاد غير متناهية
وانه ممتنع واعلم ان هذا لا يلزم من مجرد تفسير المكان بالسطح المذكور
بل انما يلزم من ضم ادعاء كون كل جسم في مكان وليس
فيما تقدم منه عين ولا اثر اللهم الا اذا حمل الخبر في قوله ولكل
جسم خبر طبيعي على المكان وفيه ما عرفت ولكان الطير الواقف
في الهواء والحجر الواقف في الماء متحركين لتوارد
الامكنة عليهما وكون الواقف متحركا بين البطلان لانا
نجيب عن الاول بان الاجسام ينتهي الى جسم
لا مكان له وهو الجسم الحاوي لجميع الاجسام بل
لوضع فقط ولذلك ليست حركته مكانية بل وضعية وتوجيهه
ان يقال لانسلم لزوم التالي وانما يلزم ان لو لم ينته الاجسام الى
جسم لا مكان له وهو ممنوع وعن الثاني بمنع كونها اي كون الطير

والجوهر متحركين ح اى على تقدير كون المكان هو السطح المذكور وانما يكون
كذلك ان لو كانت الحركة مجرد مفارقة مكان والحصول فى
مكان آخر وليس كذلك بل عين ذلك مع توجه المتحرك
واذا كان كذلك لم يكونا متحركين لكونهما غير متوجهين
من سطح الى آخر اذ التوجه ههنا للهواء والماء لا لغيرهما والمكان
قد يكون سطحا واحدا كمكان الفلك وقد يكون
عدة بسطوح يتركب منها مكان كما للماء فى النهر
فان مكانه مركب من سطحين اعنى سطح الارض تحته وسطح الهواء
فوقه وقد يكون بعض من السطوح متحركا وبعضها
ساكنا كما للحجر على الارض الجارى عليها الماء وقد
يكون الحاوى اى المكان متحركا والمحوى اى
المتمكن ساكنا كما لاجزاء الساكنة مع الفلك وقد يكونان
متحركين كالافلاك المبحث الرابع فى الجهة وما يتحدد الجهة
به قال رحمه الله والجهة يقصد المتحرك حركة اى بالحصول فيها
ومتعلق الاشارة اى ينتهى اليه الاشارة وهى امتداد

الموضوع ح

ينبغى ان نفسر الجهة وننتهى الى ما رايناه الحجة فيكون موجودة
والا لما قصدها المتحركات بالحصول فيها ولا تعلقت
الاشارة اليها لامتناع ان يقصد المتحرك بالحصول فى المعدوم
وان ينتهى الاشارة الى المعدوم ضرورة وما ذكره قياسان
من اول الاول الاول منهما ان الجهة يقصد حركة المتحرك
بالحصول فيها وكل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو موجود
الثانى ان الجهة متعلق الاشارة وكل ما هو متعلق الاشارة فهو
موجود لا يقال لانا لا نسلم ان كل ما هو مقصد المتحرك فهو موجود
فان المتحرك فى الكيف مثلا من السواد الى البياض يقصد ما
ليس بموجود لانا لا نقول ان كل ما هو مقصد المتحرك مطلقا
فهو موجود بل نقول كل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو
موجود وصدق ذلك ضرورى ولقائل ان يقول المتحرك الذى
يقصد الحصول فى مكانه الطبيعى لانى الجهة لان الجهة طرف الامتداد
وهو اما الخط او المركز وكلاهما نقطتان والمتحرك لا يقصد الحصول
فى النقطة وايضا الجهة انما يكون موجودة ان لو كان الامتداد الذى

من المشير المنتهى الى المتحرك اليه الذى هى طرفه موجودا او موهوما
امر موهوم وطرف الامر الموهوم لا يكون الا موهوما وغير منقسم
فى ماخذ الاشارة اى فى سمت ماخذ الاشارة والا
فاذا وصل المتحرك الى اقرب جزء منها وتحرك
كانت الجهة ما وراءه ان كانت حركته الى الجهة
وذلك الجزء ان كانت من الجهة وعلى التقديرين
يكون ما فرضناه جهة غير جهة الف والحصر اى حصر الحركة فى
والى الجهة ثم لجواز ان يكون فى الجهة لا منها واليها
وتوجيهه ان يقال لانم الحصر الحركة ح فيهما وانما ينحصر فيهما
ان لو لم تكن جهة الحركة منقسمة فى سمت ماخذ الاشارة واما اذا
كانت فقد يكون قسم آخر وهو الحركة فى الجهة اجيب عنه بانه
لا يجوز ان يكون الحركة فى جهة الحركة سواء كانت منقسمة فى سمت
ماخذ الاشارة او لم تكن والا لكانت جهة الحركة هى المسافة
التى يقطع بالحركة وهو ح لان جهة الحركة هى نهاية المسافة التى
يقطع بالحركة ونهاية الشئ لا يكون ذلك الشئ وقد تم

واعلم

واعلم انه لما كانت الامتدادات التى يرتسم وتقوم بعضها على
بعض على زوايا قوائم اعنى البعد والجسم تثلثه لا غير وكان لكل
امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا اثنتان
منها طرفا الامتداد الطولى ويسميها الانسان باعتبار طول
قامته حيث هو قائم بالفوق والتحت الفوق منها ما يلى رأسه
بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العرضى
ويسميها باعتبار عرض قامته باليمين والشمال اليمين ما يلى الجزء
جانبه بحسب الذغلب والشمال ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد
الباقى ويسميها باعتبار بخن قامته بالقدام والخلف القدام ما يلى
وجهه والخلف ما يقابله والجهات الست تنقسم الى ما لا يتبدل
بالعرض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل وهو الاربعة الباقية
وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المغرب قدامه
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى الجنوب
يبدل الجميع فصار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس
وليس الفوق والسفل كذلك فان القائم لو صار منكوسا لا

شكل الجهات الست

يصير مايلي راسه فوقا ومايلي رجله تحتا بل صار راسه في تحت ورجله
من فوق والفوق والتحت بحالهما وقد ثبت ان الجهات
وضع فالجهتان المتعينتان بالطبع لايكون تعين وضعهما في
خلا الاستحالة الخلاء ولا في ملاء متشابه لعدم اولوية بعض
الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائر ما يلي في ملاء
غير متشابه واليه اشار بقوله ووجودها اي وجود الجهة المتعينة
بالطبع ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه لاستحالة
الخلاء وكون بعض جوانب المتشابه مطلوبا بالطبع
وبعضها متروكا بل في اطراف ونهايات ولهذا
قال اي يحدد الجهات البسيطة التي هي الفوق والتحت
ليس باجسام لانه ان لم يحط بعضها بالبعض كان
احدها حاصلا في جانب وجه من الاخر فهو اما
طالب للتلك الجهة او متوجه عنها وكيف كان يكون
الجهات متحددة في نفسها لانها فان قيل لم لا يجوز ما ذكر
يلزم من ان لا يكون طالبا للتلك الجهة ان يكون متوجها عنها بالطبع

الا بدليل فنقول لابد من ان يكون تلك الجهة اي جهة بوضعه الطبيعي
ام لا فان كان الاول فهو طالب لتلك الجهة بالطبع وان كان
الثاني فهو متوجه عنها كذلك على انا نقول ان لكل واحد منها جهات
لا تتناهى بحسب فرض الامتدادات الى ذاته منه ووقوع الآخر
عنه في جهة غير تلك الجهات وعلى بعد معين منه دون سائر
الابعاد الممكنة فليس بالاولى ان يقع في جهة اخرى وعلى بعد
آخر مما يمكن فان الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد من ذلك يمكن
بحسب العقل وان امتنع فانما يكون ذلك لمانع مؤثر في التحدد
وهو ايضا يجب ان يكون جسمانيا ذا وضع والكلام في وقوعه
في بعض جهات هذين دون بعض وعلى بعد معين منها كالكلام فيهما فان علة بهذين صار دورا والا فتسلسل وان
احاط اي بعضها بالبعض كان المحيط كافيا في التحدد
اذ غاية القرب يتحدد بمحيطه وغاية البعد بابعد حد في محيطه وهو
مركزه ولا دخل للمحاط به فيه اي في التحدد فان
قيل للم وانما يكون كذلك لو لم يتحدد به ايضا جهة القرب والبعد

مشكل مماسة الكرات

وما بينهما قابلا للزيادة والنقصان

فاذن تحديد المحيط يجب ان ينتهي حتى يكون بعده تحديد آخر وهو المراد من التحديد بالعرض ويمكن ان يتلب ذلك وللجسم واحد غير كرى والا لم يتحدد بد الا جهة واحدة وهي القرب منه دون البعد لان البعد عنه ليس بمحدود بل لجسم واحد كرى ليتحدد بمحيط غاية القرب وبمركز غاية البعد لا يقال انما يكون المحيط كاريا ان لو كان كريا وهو تم لانا نقول من الرأس التحدد يجب ان يكون كريا والا لم يتعين بد الا جهة القرب والتحدد يجب ان يحد جهتين متعاكستين تم الدليل المذكور وهو ظاهر وليس خارج العالم كرة اخرى والا لزم الخلاء اى الخلاء الذى يسمى بعدا مفطورا لا الذى هو عدم محض سواء كانت مماسة للمحدد او لم يكن وبطلان الثانى يدل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو كان هناك كرة اخرى فاما ان تكون مماسة للكرة العالم او لم يكن فان لم يكن يقع الخلاء فيما بينهما وان كانت

مماسة والكرات لا يتماس دون فرجة فيقع الخلاء ايضا وان كانت الفرجة وما بينهما قابلا للزيادة والنقصان لم يكن الخلاء اللازم عدما محضا بل مقدارا مجردا عن الجسمين وهو البعد المفطور وانما بطلان الثانى فلما مر وايضا اشار بقوله لقبول الفرجة فيما بينهما على تقدير المماسة وما بينهما اى ولقبول ما بينهما على تقدير اللامماسة للزيادة والنقصان واذا لم يكن خارج العالم كرة اخرى لا يكون عالما لان كل ما هو محدود وهو المطلوب فى الجواب عن المعطية هذا البرهان عام يدل على انه ليس خارج العالم جسم غير الكرة ايضا وفيه نظر ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء على تقدير المماسة لجواز ان يكون تلك الفرجة مملوة بجسم آخر وكذلك على تقدير اللامماسة اى ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء على تقدير اللامماسة لجواز ان يكون ما بينهما مملوا بجسم آخر وجوابه ان ذلك الجسم ان لم يكن كريا كان ذا امتداد له طرفان فهو ذو جهتين فيستدعى محددا كريا فان لم يكن ذلك المحدد محيطا بكرة العالم بل بذلك الجسم فقط عاد الكلام المذكور اورد الاجسام

شكل محيطا كرة العالم

الى غير النهاية وان كان محيطا بكرة العالم ايضا لم يكن المتحدد
محدودا وان كان كريا عاد الكلام المذكور او ترتب الاجسام
الى غير النهاية تمت المقالة الاولى لعون الله سبحانه وحسن
توفيقه المقالة الثانية في مباحث الحركة لما كان موضوع
العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من جهة ما يتحرك وليكن
وجب ان يتكلم في ذلك العلم في الحركة والسكون و
مقدار الحركة الذي هو الزمان وانما قدم الحركة على السكون
لان السكون عدم الحركة عما شانه ان يتحرك
والاعدام انما يعرف بالملكات ولنورد ما اوردناه في
هذه المقالة في مباحث البحث الاول في ماهية الحركة
قال رحمه الله الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من
كل وجه والا لكان كونه بالقوة بالقوة
فيكون القوة حاصلة وغير حاصلة هيهنا بل يكون بالفعل
اما من كل الوجوه كالباري عز اسمه فانه منزه عن
طبيعة القوة والامكان ولا يتصور الحركة على ما هو بالفعل من

كل الوجوه لان الحركة طلب والطلب انما يكون للامر غير حاصل للشيء
طلب الى حاصل وما لا يكون فيه امر بالقوة فكل ما من شانه ان يكون له
شيء حاصل له وفي الحواشي القطبية ولقائل ان يقول لو كان الشيء
بالفعل من كل الوجوه لكان كونه بالفعل ايضا بالفعل
وهكذا الى غير النهاية فيلزم التسلسل وايضا لابد لكل شيء
من اتصافه بصفات اضافية لم يكن متصفا به قبل فلا يكون الشيء
بالفعل من كل الوجوه وفيه نظر اذ من بعضها اي يكون الوجه
بالفعل من بعض الوجوه دون البعض بل يكون بالقوة في
البعض الآخر وكل ما بالقوة فحصوله بالفعل اما دفعة
او على التدريج والاول الكون وهو اسم لما
حدث دفعة والفساد لما زال دفعة والحركة الحركة فالحركة
هي الخروج من القوة الى الفعل على التدريج او
بعبارة اخرى الحدوث دفعة لا يقال قوله على التدريج او بسرعة او ببطء الخ
يمكن تعريف الزمان الذي لا يمكن تعريف الا بالحركة و
كذا قولنا لا دفعة لا يمكن تعريفه الا بالدفعة المعرفة بالآن المعرف

بالزمان المعروف بالحركة وهو دور لانا نقول الدفعة واللادفعة و
التدريج تصور بهما بديهي وهي اي الحركة ممكنة الحصول للجسم
وكلما كان ممكن الحصول لشيء فحصوله كمال له فحصولها
اي حصول الحركة كمال له اي للجسم الا انها يفارق سائر الكمالات
لانه من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير فيكون
لها خاصيتان احديهما انه لا بد هناك من امر
ممكن الحصول كحصول المتحرك في المنتهى ليكون التأدي
تأديا اليه والثانية ان ذلك التوجه ما دام كذلك
اي ما دام توجها بالفعل فانه يبقى منه شيء بالقوة لان المتحرك
انما يكون متحركا اذا لم يصل الى المقصود وما دام كذلك
فانه يبقى منه شيء بالقوة فالحركة متعلقة بان يبقى منها
شيء بالقوة وبان لا يكون المتأدي اليه حاصلا
بالفعل وهذا بخلاف سائر الكمالات فانها ليست نفس ما
بالقوة التأدي الى الغير فلا يحصل فيها احد من هذين الوصفين
فان الشيء مثلا اذا كان مربعا بالقوة ثم صار مربعا بالفعل

فحصول

فحصول المربعية من حيث هو هو لا يستعقب شيئا ولا يبقى عند حصول لها شيء
فيها منها بالقوة فالجسم اذا كان حاصلا في مكان وهو
ممكن الحصول في مكان آخر كان له امكانان امكان
الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه
وهما كمالان والتوجه مقدم على الوصول اي على
الحصول في ذلك المكان الآخر وهو ظاهر وعلله الحكيم بقوله
والا لم يكن الوصول على التدريج بل دفعة وفي نفسي الله
تنظر اللهم انه اذا حمل الوصول على التأدي كما في الحواشي القطبية فانه
ح يصح ان الوصول لا يكون دفعة لكن لا يصح ان التوجه متقدم
على الوصول على ما لا يخفى فاذن التوجه اعني الحركة كمال
اول للشيء الذي بالقوة اعني الجسم من جهة ما هو بالقوة
اي من جهة المعنى الذي هو بالقوة وهو كون الشيء ذا اين
او وضع او كم او كيف لان الحركة ليست كمالا للجسم من كل وجه
لانها ليست كمالا له من حيث انه جسم او جوهر بل انما
هي كمال له من الجهة التي هو باعتبارها كان بالقوة فاك افضل المحققين

نصير الحق والذين كل ما يكون في شيء بالقوة ثم يخرج منه الى الفعل
فان كان خروجه الى الفعل الذي بذلك الشيء فيه لا خروجه
واصلا له فهو من تلك الجهة كمال له ثم الكمال ينقسم الى اول
وثان وذلك باعتبارين اولهما ان يكون الشيء الذي
يخرج من القوة الى الفعل لا يكون فرضه ان يخرج بتمام
وغيه فيسمى ما يخرج منه الى الفعل قبل حدوث تمامه كمالا اولا
وكماله الذي يتوخاه ويقصده بعد تقدير خروجه الى الفعل
كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يعرف الحركة بانها كمال اول لما
بالقوة من حيث هو بالقوة وثانيهما ان يكون الشيء الذي
يخرج الى الفعل يكون فرضه ان يخرج بتمام وغيه فان كان
حصوله لذلك الشيء لجملة نوعا غير ما كان قبل الحصول سمي
كمالا اولا وما يصدر عنه بعد تنوعه فرضا هو ذلك النوع
يسمى كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يعرف النفس بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوة والصور التي تحصل
للمركبات ويجعلها انواعا ويمكن ان يزيل عنها لا الى بدل كصور

المعادن

ليس
المعادن والنبات والحيوان الا كصور العناصر غير صورا كمالية وفيه نظر لان بعض ما
خروجه من القوة الى الفعل ليس بالجسم لامر خروجه وهو الحركة التي للاين المتوسط
والحق ان المراد بالكمال هنا ما هو ممكن الحصول للشيء لا غير واعلم ان المتقدمين
ذهبوا الى ان الحركة امر مستمر لا على ما نبه لو كان لها وجود لكان في احد الازمنة
الثلثة لكن الموجود منها ليس في الماضي ولا في المستقبل وهو ظاهر ولا في الحال
لوجوب كونها منقسمة اذ لو كان غير منقسمة لكان المسافة المطابقة لها غير منقسمة وايضا
منه الجزء الفرد وهو باطل واذا انقسم يكون احد نصفيها ماضيا والآخر مستقبلا او
معدوما فاذن لا وجود للحركة اصلا واجاب الشيخ عن هذا بان الحركة الحاصلة وان
كانت منقسمة لكن انقسامها بالقوة لا بالفعل لان انقسامها انما هو بالعرض فانه تابع
للانقسام المسافة وان تبع الانقسام نهيئ الامر بالقوة لا بالفعل نهاية عائق الجزء
والا لصار بقوله الآتي لو كانت الحركة موجودة لاستحال ان لا يكون منقسمة والا اي
وان لم يستحل عدم الانقسام لكانت المسافة التي يقطعها غير منقسمة ايضا
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وان يكون منقسمة والا لكان احد جزئيها سابقا
على الآخر فلا يكون الحاضرة بتمامها حاضرة هف فان قلت لا يلزم من عدم انقسامها
ليلزم ان تكون المسافة التي يقطعها غير منقسمة جواز انقسامها مع عدم استحالة
عدم انقسامها فلت الحال الآتي عن انقسامها وعن عدم انقسامها وكل واحد منها

استحالة عدم انقسامها

تح واشار الى الجواب عنه بقوله لا نا نقول قد مر جوابه في المقالة الاولى ولا باس
باعادته فنقول ان اردتم بالقسمة القسمة الفعلية فلا نم انها لو لم تنقسم بالفعل لم يوجد
الجزء وان اردتم به القسمة الوهمية فلا نم انها لو انقسمت في الوهم لكان احد جزئيها
سابقا على الآخر والتحقيق فيه ان قسمة الحركة وان كانت الى الماضي والمستقبل وحال لا يقبل
لان الحال حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل والحدود المشتركة بين
المقادير لا يكون اجزاء لها كما عرف واذا لم يصح قسمة الحركة والزمان الى الثلثة بطلت
الحجة المبنية على قسمتها اليها والحركة المتصلة من المبداء الى المنتهى ويسمى الحركة بمعنى
القطع لا حصول لها في الاعيان لان الحركة بهذا المعنى لا يوجد بتمامها ما لم
المتحرك الى المنتهى وعند وصوله انقطعت بل حصولها في الاذهان فقط للان المتحرك
له نسبة الى المكان الذي ادركه واخرى الى المكان الذي تركه فاذا اردت هاتان
النسبتان في الخيال حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى آخرها وهذا هو
المشعور به الممتد من مبداء المسافة الى منتهاها هو الحركة بمعنى القطع فلها وجود في
الاذهان ومن الظاهر ان الحركة بهذا المعنى لا تتحقق الا في زمان والموجود في الخارج اي
من الحركة هو كون الجسم متوسطا بين الحركة بمعنى التوسط وذلك لا يتحقق اذا لم يكن
للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة المفروضة بمعنى ان لا يوجد آن الا وهو
الجسم فيه في حد من حدود المسافة المفروضة بحيث لا يكون في ذلك الآن في شيء من الآنين

المبدأ او المنتهى وليس ص

المحيط بذلك الآن بل يكون في الآن السابق او في الآن اللاحق
في احد الآنين اذ لو استقر في حد ما كان ذلك منتهى حركته فلم يحصل
في المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمنتهى هف واعلم ان الحركة قد عرفت
لعدة تعريفات منها انها خروج الشيء من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهو
لبعض القدماء قال الامام حاصله عود الاشتغال من امر الى امر قليلا قليلا ويسيرا
يسيرا ومنها انها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وهو للاسطو وقد نقلنا
عليها ومنها انها كون الجسم في امر الامور بحيث يكون حالة في كل آن تعرض مخالفا
لحال قبل ذلك الآن وبعده وهو للافلاطونيين واذا التعريف الذي ذكره افلاطون اشار الى
بقوله الموجود في الخارج هو كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى واعترض عليه بان المبدأ
والمنتهى لكل مبدأ الحركة ومنتهاها فكيف تعرف الحركة بنفسها وفيه نظر بان المبدأ والمنتهى
ان اريد بهما اللذان بالقوة خرج عن التعريف الحركات التي لها مبدأ ومنتهى بالفعل وان
اريد بهما ما هو اعم من القوة والفعل فامثال ذلك مما يغفى اجتنابه في التعريفات وفيه نظر وبان
القبل والبعد والآن لا يعرفون الا بالزمان المعرف بالحركة فيكون دورا واجاب بعضهم
بان تصور هذه الامور اولية غير محتاجة الى تصور شيء مما ذكر وفيه نظر والحركة تشخص
بوحدة الموضوع والزمان ومافية الحركة كما سيجيء فاتحاد هذه الثلثة يوجب تشخص
ماهية الحصول في الوسط الذي هو الحركة فالحركة الموجودة الواحدة بالعدد هي التوسط

انها عباث ص

وقال فيثاغورس الحركة ع الغيرية وهو مرفوض افلاطون ص

بين مبدأ الشخص ومنتهى الشخص لموضوع واحد بالشخص في زمان واحد
وفيه نظر والصواب في آن واحد ويمكن الاعتذار عنه بان المراد ان التوسط
الذي في ضمن مجموع تلك التوسطات التي بين المبدأ والمنتهى انما يكون في زمان
الا انه يلزم من ذلك تركب ذلك الزمان من الآنات المتتالية المبحث الثاني في
ان كل متحرك فله محرك زائد عليه جسميته قال ره وكل متحرك محرك زائد على جسميته
وذلك لانه لو لم يكن لكان متحرك محرك زائد على جسميته لكان بعض الاجسام متحركا
لذاته والتالي باطل لوجوه الاول انه لو كان بعض الاجسام متحركا لذاته امتنع سكون
ذلك الجسم لان ما بالذات يبقى ببقاء الذات وليس كذلك لان الاجسام منحصرة في
الفلكيات والعنصريات والسكون جايز على كل واحد منهما نظرا الى ذاته وانما
اشار بقوله لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه وفيه نظر لان من يقول بكمون بعض
الحركات مستندة الى ذات محله لا يسلم جواز ان يكون علة التي ذاته لو كان
بعض الاجسام متحركا لذاته لكان كل جسم متحركا دايما لاشتراك جميع الاجسام
في الجسمية التي هي مبداء التحريك حق والتالي باطل بالمشاهدة واليه اشار بقوله و
لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية الوجه الثالث قوله ولانه اي
على تقدير كون بعض الاجسام متحركا لذاته ان كان له مطلوب وهو سكونه
عند حصوله والا لكان المطبوع بالطبع متروكا بالطبع والتالي باطل لانه لا يكون

متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات او قد فرض كونه كذلك هف ولقايل ان يقول لم
لا يكون مطلب الجسم المتحرك لذاته امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا
يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم ان يكون الجسم عند حصوله ان
لم يكن له مطلب آخر واما اذا كان فلا جواز ان يسكن له كما لا يخفى بعد زوال ما به يسكن
فيه شوق بعد شوق كذلك فيتحرك من غير انقطاع والا اي وان لم يكن له مطلب كان
متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة
الى جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني الترجيح بلا مرجح وهو مرجح
الرابع ان الحركة لو كانت من مقتضيات الجسم لكان اذا اقتضى جزء منها دام ذلك
الجزء بدوام الجسم فاما وجد الجزء اللاحق لم يكن الحركة حركة هف والطبيعة وحدها
لا تكفي في التحريك اي لعلة تامة لانها ثابتة فكيف تكون علة لما سيل التجدد
واعلم ان بعض ارباب الكلام ذهب الى القول بتجدد الجسم وقد نقل ذلك عن النظام
من المعتزلة والذاهب الى تجدد الجسم يغنيه ان يذهب الى تجدد الطبيعة فلا بد من بيان
ذلك والقول في ابطال تجدد الجسم على الحس لان القايل بذلك يعد حكم الحس
بالاستمرار مهما مر حملة اغلاط فمقتضاها ثابت والحركة الطبيعية ليست ثابتة بل
متجددة شيئا فشيئا فلم يكن مقتضى الطبيعة التي ليست متجددة فلما علة متجددة هي مجموع
امرين احدهما الطبيعة وثانيهما الوصول الى حدود غير متناهية على سبيل التجدد والتبدل

يصل الجسم الى مكان الطبيعي الملائم فلعلة الحركة جزء ثاب والغير ثاب والالة
بقوله بل لابد من انضمام امر اليها اى الى الطبيعة ليصدر منها الحركة وذلك
الامر استحال ان يكون حالة ملائمة لان الجسم على الحالة الملائمة لا يتحرك والا
لكان المطابق الطبع متروكا بالطبع بل حالة غير ملائمة توجب الطبيعة بشرط
وجودها اى وجود تلك الحالة العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها
ينقطع الحركة لانتفاء احد جزئ علتها وهو الخروج عن الحالة الطبيعية فحركة الجسم
الحالة الطبيعية انما يكون بعد الخروج عنها فليست حركة طبيعية بالمقابل بينة على
القسرية مثالة الماء في الاناء فخارج المرء الى فوق واما في الكيف فكالماء المسخن
قسرا واما في الكم فكالذابل ذو لا عرضيا ولقائل ان يقول اذكر المصنف انما
لو بين ان الحالة الملائمة للجسم منحصرة في كونه في مكانه الطبعي او في ما يوجب الحركة
ويكون قيدا وجوبه لا يتوقف انما مه على ذلك وهو ان في الجسم اذا كان معه جميع
لا يتحرك اصلا اذ الحركة من طلب الملائم وما ليس بملائم يستوي النسبة اليها وجود وعدمه
وعدم حصول الحالة الملائمة انما يكون بحصول حالة غير ملائمة فاذن حركة الجسم متوقفة على
انضمام حالة غير ملائمة الا الطبيعة وسكونه متوقف على انضمام حالة ملائمة اليها فان
قيل لا يجوز ان يكون الجسمية مقتضية للحركة بشرط حصول حالة غير ملائمة ولا يكون شرط
زوال الما كما ذكرتم في الطبيعة قلنا جميع الاحوال بالنسبة الى الجسمية على السواء فكون بعضها

ملائما وبعضها منافرا امر حاصل بالنسبة الى الطبيعة لا بالنسبة الى الجسمية لان الجسمية مشابهة في
الكل فان قيل الطبيعة من حيث انها مشتركة فلا يكون انضمام بعض الاحوال اليها ملائما وبعضها منافرا فنقول الطبيعة مشتركة الاكثر اذ الجسمية فانها طبيعة نوعية
بخلاف الطبيعة لاختلاف الطبايع في الحقيقة ولان قبل الطابع وان كانت مختلفة
لكن كل بالنسبة الى افراد طبيعة نوعية والكلام فيها فنقول افراد كل طبيعة لا تختلف
في المقتضى فان افراد الطبيعة الارضية متفقة في اقتضاء المركز وافراد النارية
متفقة في اقتضاء المحيط وعلى هذا القياس وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى
الحركة الارادية اى في انها وحدها لا تكفي في التحريك وذلك لان النفس انما تقتضي
تاب والحركة الارادية ليست شايئة فلا يكون مقتضى النفس وفي الحواسي لهذا انما يتم
النفوس الحيوانية اما في النفوس الفلكية فلا يتم لان مقتضاها هو الحركة الدايمة الثابتة فقول
وفيه نظر لان الحركة سواء كانت دائمة او غير دائمة انما يكون حدوثها على سبيل التجدد
فلم يكن ثابتة بل متجددة فلها علة كذلك لما مر نعم هذا انما يتم على ما استدل عليه بان
النفس لو كان مقتضية للحركة لذاتها لم تنفك الحركة عنها وليس كذلك على ما مر في الكتاب وذلك
ان النفس وحدها لا تكفي في التحريك فلا بد من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور
الكلي لان نسبته الى الجزئيات واحدة فلا يقع به واحد دون آخر بل امر آخر جزئي منضم
الى التصور الكلي ليحصل الفعل الجزئي وكيفية ذلك ان الصفة التي تشتمل المحاكاة

لكذا قيل وفيه نظر

واذا لم يكن ثابتة

يمكن ان يفرض فيه حدود جزئية تحدى المسافة بينها الى اجزائها الجزئية فتقاطع تلك
المسافة تحيل الوصول الى آخرها او لا تحيل تلك الحدود واحدا بعد واحد وتنعدم
وكل تخيل ارادة جزئية لقصد ذلك الحد ومع وصوله اليه يفنى تلك الارادة ويحدد
غيرها فيصير كل ارادة سببا لوجود حركة ووجود كل حركة سببا للوصول الى حد
وكل وصول الى حد سببا لوجود ارادة تحدث معه وهكذا ثم الحال الاخير اما ان
التخيل فتنقطع الارادة والحركة فيقف المتحرك كما في الجواهر او لا ينقطع بل
يتصل التخيلات متجددة على التوالي حسب اتصال المسافة ويتصل الارادات
المتبعة عنها فيستمر الحركة كما في الافلاك المتحرك الثالث فيما تحركه دائما
اليه الحركة فان له ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات اي يجتمعان
بالذات اذ التضاد لا يكون الا مع غاية الخلاف فيكون قوله واما مع غاية الخلاف
بينهما مستدركا اللهم الا ان يحمل على التضاد بحسب الشبهة كالحركة من البياض
الى السواد او مع الغاية كالحركة من الصفرة الى النيلية وقد يتضادان
بالعرض المعنى المقابل لما بالذات اما لاجل عرضين لازمين كالمركز والمحيط
فانهما لا يتضادان لذاتيهما لكون كل واحد منهما نقطة والنقطة تتماثل في
الحقيقة بل لعارضين عرض احدهما للمركز وهو كونه غاية البعد من الفلك والآخر
للمحيط وهو كونه غاية القرب منه ويستحيل انفكاك غاية القرب عن المحيط وغاية

شكل الافلاك المحيط

البعد عن المركز فيكون عرضين لازمين لهما او غير لازمين كالحركة من جانب ابى
المسافة الى آخر فان احدهما الى احد الجانبين مبدأ والآخر منتهى وكونهما
كذلك اى كون احد الجانبين مبدأ والآخر منتهى ليس بالطبع ليكون الذين بالذات
ولهذا لو كان الحركة بالعكس صار المبدأ منتهى والمنتهى مبدأ او ايضا فقد يعرض
للشيء الواحد كونه مبدأ او منتهى فلا يكون التضاد بينهما بالذات بل بالعرض
وبالاعتبار كما في الحركة المستديرة على ما مر فان كل
نقطة تفرض فيها فان الحركة منها حركة اليها فهي مبدأ ومنتهى لكن في آنين
لا في آن واحد اذ النقطة الواحدة في آن واحد امتنع ان يكون مبدأ الحركة
ومنتهى تلك الحركة بعينها بالضرورة بل انما يحدث ذلك في آنين فتلك النقطة او حد
بالعدد اثنان بالاعتبار وذلك كاف في كونها مبدأ او منتهى اذ ليس من شرط المبدأ
والمنتهائية الاثنينية بالذات بل الاثنينية اما بالذات او بالاعتبار والمبداء
الحركة ومنتهاها هذا وعرض لها انها مبدأ او منتهى فان الجسم اذا تحرك مثلا
من البياض الى السواد اما تحت وحقيقة في نفسه ثم عرض له ان صار
مبدأ لهذه الحركة والبياض ايضا تحت وحقيقة ثم عرض لها ان صارت منتهى لهذه
وهذان العارضان اعني كونه مبدأ او منتهى ان اعتبرا بالقياس الى الحركة كان
قياس المضايف لان المبداء مبدأ الذي المبداء اعني الحركة وبالعكس الذي والمبداء

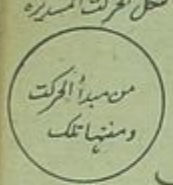

شكل الحركت المستديره

مبداء للبداء والمنتهى شهر لذى المشهر وبالعكس وان اعتبر كل واحد منهما
اى من العارضين بالقياس الى الآخر كان قياس التضاد للزمهما امران وجودان
لا يجتمعان فى شئ واحد من جهة واحدة ومنهما غاية الخلاف لا التضايف اذ
ليس كل من عقل مبداء عقل منتهى اذ من الجائز ان نفرض حركة ذات بداية ولا نهاية
لها وكذلك ليس كل من عقل منتهى عقل مبدءا فان من الجائز وجود حركة ذات نهاية
ولا بداية لها والمتضايفان يجب ان يعقلا معا ولا العدم والملكة والسلب
والايجاب لان ذلك يقتضى ان يكون احدهما عدميا وكل واحد منهما وجودى
المبحث الرابع فيما فيه الحركة قارة والحركة تقع فى الكم والكيف والاين والوضع
اى قد ينتقل الموضوع من صنف من تلك المقولات الى صنف آخر على التدريج اما
فى الكم فالتخلخل والتكاثف والتمدد والذبول اما التخلخل الى الحقيقة فهو ان يزداد
مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شئ من خارج والتكاثف اى الحقيقة عكسه
وهو ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل منه شئ كانشقاق الماء من الجمود الى
الذوب وهو مثال للتخلخل اذ الماء الجامد اذا ازداد مقداره وعكسه اى انتقال
الماء من الذوب الى الجمود وهو مثال للتكاثف اذ الماء اذا انجمد انتقص مقداره
وكما تنقص المقادير وتكبر على الماء فيدخلها فانه يكون دخول الماء فيها
الخلاء فيها اولان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه المقص ثم يرد والكاثف عند صعود الماء

اولسبب آخر والاول يبطل باستحالة الخلاء على ما قال وليس ذلك اى دخول الماء
لحصول الخلاء فيها لاستحالته فتعين الثانى لان الثالث معلوم البطلان
بالضرورة وهذا لم يتعرض للمقص الثالث وحرر بحقيقة الثانى بعد ابطال الاولين قال
بل لان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه المقص والا لزم الخلاء بخروج بعض الهيولى
الذى فى داخلها بالمقص ثم يرد والكاثف يطبعه عند صعود الماء لئلا
تداخل الجسم وهذا الاستشهاد دال على التخلخل عند المقص وعلى الكاثف
عند الكبس بعد المقص وهو ظاهر الا فى ان القسم الثالث معلوم البطلان بالضرورة على
ما لا يخفى وهذه الحركة اعنى التخلخلية والتكاثفية انما عرضت للجسم لتركبه من الهيولى
والصورة والهيولى لا مقدار لها فى نفسها ولا مقدار لها فى نفسها كان نسبتها
جميع المقادير نسبة واحدة فالهيولى اذا نسبتها الى جميع المقادير على السواء فاذا استعد
الهيولى للمقدار الكبير خلعت الصغير وليست الكبير وبالعكس اى واذا استعدت
للمقدار الصغير خلعت الكبير ولبست الصغير فان قلت مركب من الهيولى والصورة مع
خلوه عن مقداره المعين قلت نعم لكن كون الهيولى غير متقدرة فى نفسها وكون المقادير
الانامية والتى لا تقبل القطع بوجود التخلخل والتكاثف بل تقتضى بحوز تبدل المقادير
عليها وازالة استبعاد من يستبعد ذلك ونقول العظيم لا يصير صغيرا الا اذا كان اجزاؤه
متفرقة فيندمج او يتخلل بعض الاجزاء ويتفصل والصغير لا يصير عظيما الا بالعكس على ان يقول

بدل المقادير انما يلزم عند ضرورة الهيولى مستعدة لمقدار اصغر او اكبر وشيء
ان يستعد هيولى الفلك لمقدار اصغر او اكبر بسقاريها وفي الحواشي انه لا يدخل
للصورة في هذا الحركة على ما هو المشهور من مذهب الحكماء وفي انها للهيولى على ما هو
مذهبهم نظر اقول للاحتمال الممكون الامر آخر لا نطلع عليه احدوا ما النمو فهو ان يزداد
الجسم اي مقداره بسبب اتصال جسم آخر وهو الاجزاء الغذائية به اي بالكل
الجسم التام على وجه يكون الزيادة مداخلة في اصل المادة اجزاؤه الى جميع الاطراف
على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة وهو الواقع بين ثلثين سنة
والذبول عكسه وهو ان ينقص الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عنه على
التناسب كما في المشايخ وسن الكهولة ما بين ثلثين سنة الى آخر العمر واعلم
ان السمن والهزال قد يكونان ايضا ازدياد الجسم واشتماله على التدريج فينبغي ان يعد
من اقسام الاشتمال في الكم كالنمو والذبول وقول الشيخ في النجاة اما الكمية فلانها
يقبل المزيد والنقص فخلق ان يكون فيها حركة كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف
يدل على ان اقسام الكمية لا ينحصر في الاربعة المذكورة والا فلا وجه لالحاق الثلثة
جعل صاحب الحواشي في شرحه للعقائد السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال ان
الحركة في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والى الازدياد اما
ان تكون بورود زيادة الغير وهو النمو او السمن او بالكون كذلك وهو التخلخل والى الانتقاص

ان يكون بانفكاك شيء من المادة وهو الذبول او الهزال او لا بكون كذلك وهو النكاثف ومنهم من يعلم
السمن والهزال بالمادة في قوله فانفكاك شيء من المادة الجسم الهيولى الاستحالة ذلك في الهيولى
وهم لا يتحاشون عن امثال ذلك في الكتب الطبيعية واما في الكيف فكاشتمال الجسم من
البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس وكاشتمال الجسم من الساض الى السواد
على التدريج ويسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان الحركة لا يقع في جميع الكيفيات
بل انما يقع فيما يقبل الاشتداد والضعف والكيف نفسه لا يشتد فان السواد مثلا
لو كان يشتد مع ذاته مع الاشتداد وكلما كان يبقى ذاته بعينه وكان ينضم اليه سواد
آخر فلزم اجتماع السوادين في محل واحد في الحقيقة المحل يشتد في سواده فان ارتفع
عنه سواد ويحصل فيه سواد آخر اشد منه وكذا في جانب الضعف فان الشديد بعدم
ويحصل ما هو اضعف منه واما في الاين فكالحركة من مكان الى آخر المسماة بالنقلة
وهو ظاهر واما في الوضع فكحركة الكرة في مكانها الاين للوجه لا يرى الكف فان الحركة
الوضعية منحصرة في حركة الكرة في مكانها فالصواب ان يقول وفي حركة الكرة في مكانها
كما ذكره استاده في الشرح للام لانحصارها فيهما للان حركة القائم اذا قام والقاعد
وضعية اذ ليست لمسة ولا كيفية وهما ظاهر لمن له ادنى تأمل لان كل متحرك حركة اينية لابد
ان يخرج من مكانه والقاعد اذا قام او القائم اذا قعد لا يخرج من مكانه لا لانه ليس اينية
قوله لان كل متحرك حركة اينية فانه عند ما يتحرك لابد ان يخرج من مكانه ثم لان الحركة المكانية

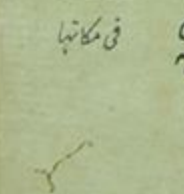

الآنية التي يبتدئ بها أولا المتحرك على أنه يكون في كل آن في أين آخر لا أنه يكون
في كل آن في مكان آخر وذلك لأنك تدعي فيما بعد قولهم أن في مقولة كذا
حركة أن الجسم يتغير عن صفة من تلك المقولة إلى صفة أخرى منها على التدريج لأن
حركة الكرة التي يحدد عامر نفسها حركة وضعية وليست تلك الحركة في مكان إذ لا مكان
له وحركة الحي في مكان وضعية وليست تلك الحركة حركة الكرة إذ الحي ليس كريا فما الصحيح
المقال ذكره أستاذه فإن بها يختلف نسبة أجزائها بعضها إلى بعض في

الأمور الخارجة عنها على التدريج وإذا اختلف النسبة تغير الهيئة الحاصلة بسببها
وهي الحركة في الوضع وفي نسخة بخط المصنف فإن بها يختلف نسبة كل واحد من
أجزائها إلى الأمور الخارجة عنها على التدريج وهو أولى لأن في تغير نسبة أجزاء
الكرة بعضها إلى بعض عند حركتها على مركز نفسها نظرا فليتأمل والدليل
على أن حركة الكرة على مركز نفسها حركة وضعية هو أنه لو لم يكن وضعية فإما
أن يكون مكانية أو غيرها والثاني باطل بالضرورة إذ لا اشتباه لها إلا بالحركة
الإنية والأول أيضا باطل لجواز أن لا يكون للكرة مكان كالمحدد فلا يكون
حركته حينئذ في المكان وعلى تقدير أن يكون لها مكان كسائر الأفلاك فإنها
لا تنتقل بحركتها تلك من مكانها لا غير بل إنما تتغير نسبة أجزائها إلى ما هو خارج
عنها وهذه النسبة الوضع فالتغير فيها يكون حركة في الوضع وهو المطلوب

فلا يقع فيه حركة أي لا يجوز أن يزول الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم ويحصل
للمادة صورة أخرى على التدريج لأنه إذا زالت الصورة الجوهرية عن
نوع من الجسم انعدم ذلك النوع ويحصل نوع آخر لأن الصورة الحاصلة بعد
انعدام الأولى لا يكون موافقة لها بالنوع لأن المادة في الحالتين يكون مستعدة
لنوع من تلك الصورة فلما في الحالتين استحقاق ذلك النوع الذي يجوز أن يختلف
استعداده للعوارض المفارقة فلا يزول عنها تلك الصورة لوجود الاستعداد
والاستحقاق إنما يختلف عوارضها الصورة المادة مستعدة لحصول عارض آخر وقت
زوال تلك الصورة فيتعين أن يحصل لها صورة أخرى مخالفة للزائلة في النوع فلا يكون
ذلك انتقالا أي حركة من صورة إلى أخرى لأن الانتقال إلى الصورة الأخرى لا يكون
بسيرا بسيرا أو إلى مكان له ابتداء ووسط وانتهاء والصورة لا يحصل إلا في الآن
فيكون المادة في الابتداء والوسط بلا صورة فيتعذر دفعه لكن الانتقال الذي لا
حركة بد كونا وفسادا والإشارة بقوله تعم المادة خلعت صورة ولبست أخرى وذلك
كون وفساد وقال الشارح المحقق في توجيه هذا الموضع إذا زالت الصورة النوعية أو الجسمية
عن الجسم انعدم ذلك النوع ووجد غيره لأنها مقومة له والمتحرك من شأنه بقاء ذاته في
الحالتين ولا يمكن بقاء المتحرك وهو الجسم منها حال زوال صورته النوعية أو الجسمية فلا يتحقق
الحركة فيتم الغرض على أن المتحرك ليس هو الجسم بل المادة وتلك باقية في الحالتين وجوابه أن

الحركة يستدعي متحركا موجودا والمادة وحدها غير موجودة فلا تكون المادة في
الابتداء والوسط موجودة قبل بعدية ومتى فلا يصح عليها الحركة في الصورة
وذلك بخلاف الحركة في الكيف فان الموضوع في وجوده غني عن الكيفية والصورة
قوله الصورة الجسمية اذا زال عن الجسم بعدم ذلك النوع وان وجد فرد غيره صح ان
لا بعدم ذلك النوع بانعدام الصورة الجسمية بل بعدم ذلك الشخص عند زوال
الصورة الجسمية ويوجد شخص آخر من نوعه بل ذلك انما يكون في الصورة النوعية وهو
ظاهر والحق ان انعدام الصورة الجسمية عند لحوق الخرق والالتيام انما يكون في آن
كالكون والفساد فلهذا لا يكون حركة في الصورة الجسمية وانما بقية المقولات الا
متى والاضافة والملك وان يفعل وان ينفعل فتابعة لمعروضاتها اذ قد يقع
الحركة وعدمها اي اذا وقعت الحركة في معروضاتها وقعت الحركة فيها والا فلا
قال الشارح المقولات الباقية هي المقولات النسبية وهي دائما عارضة لغيرها ولا تعقل
قيامها بذاتها فهي تابعة للمعروضات فان كان معروضاتها قابلة للحركة قبلت والا فلا
ودل ابن ذلك على التفصيل فان هذا غير كاف بل ينقض بمقولتي الاين والوضع فانها
من الامور النسبية فيقول المتي لا يقع فيه حركة فان اشغال الجسم مرتبة الى اخرى انما
يقع دفعة لا على التدريج والا لكان المتي متى الخروج والملك وان جعلناه مستمرا
احاطة الجسم بغير المتصل باتصاله كان الحركة فيه تابعة لحركة الجسم المحيط فلا يقع فيه حركة

بالذات بل بالعرض وفيه نظر فان حركة المحيط في الاين تقتضي حركة الجسم في الملك وحركة
بالذات اللهم فالتبعية لا تخرجها عن كونها حركة ذاتية فان الحركة في الكم تابعة للحركة في
الكيف حركة ذاتية وان جعلناه عبارة عن التملك للشيء لم يكن فيه حركة لانه انما
يحصل في الآن الاول من فسر الملك بالتملك للشيء ان اراد به كون الشيء ملكا
لشيء فكون مقولة المضاف لان منها ملكا وما لكا ومملوكا ومنها مضافا
وان اراد به الغني الذي بعض معانيه اللازم لهذا المعنى فهو ايضا غير صحيح لان الغني
والاستغناء قد يراد به كون الشيء بحالة لا يمكن له الانتفاع اصلا بذاته
غنيا او مستغنيا عنه كالغني عن هذا الحجر مستغن عن المال اذ لا يمكن له الانتفاع به او هو اعرض
منه وهذا بعينه عدمي اذ هو عدم الاحتياج او عدم امكان الانتفاع فليس هو بمقولة
اصلا وقد يراد به كون الشيء بحالة يكمل الغاية المطلوبة من الشيء الذي ينتفع عنه
حاصلة فمن ذلك الشيء ما من يكون صحيحا في مزاجه وهيئة اعضائه واتصال الغراء
فلا يحتاج الى الادوية والمرودات التي يحتاج اليها المريض في بعض كلها او في احد
فبقي لهذا الصحيح امر مستغن عن هذه الادوية والمرودات الا ان غاية ما في الصحيح المفقود
وهي حاصلة فيه من قبل كون غنيا عنها والمزاج من مقولة الكيف وكذا الصحة والهيئة من
المضاف وكذا الحصول وقد يراد به كون الشيء بحالة لا يحتاج الا صفة زائدة عليها حتى
لو فرض له صفة كمال لكان ناقصا كالباري تعالى واما الان ذاته في اول وجوده يكون

صفة الان ذاته في اول وجوده

منعوتا بصفة كمال يحتاج اليها ولا يمكن خلوذاته عنها لصح فيكون موصوفا عن
والاستغناء في تمييز انضمام عدد قرش من مقوله فاذن ظاهر التفسير مقوله
الملك ما التملك غير صحيح وان التعليل الذي ذكره لا يتم لعدم وقوع الحركة
في التملك انما يصح اذا حمل التملك على اول ما ذكر نا من المعاني قال واما الاضافة
فهي ايضا من الامور التي يحصل في آن فلا يقع فيه الحركة اقول حصول
كل اضافة في آن رجما لا يسلمه الخصم فانه غير بديهي والمشهور ان المضاف ابدا
عارض لمقوله ان البواقي تابع لها في قبول الاشتداد والشفعوي فاذا ضاف اليه
حركة فذلك بالحقيقة الملك المقوله والعرض له فان الجسم اذا كان ابيض
فاذا تحرك للاستدة المقابلة فذلك الحركة انما تكون حركة مكانية او وضعية فالحركة فيها
بالذات وفيه نظر قال وكذا الفعل والانفعال فان انتقال الجسم من التبريد الى
التسخين يسند الى طلب التسخين والتبريد يسند الى طلب البرودة فيكون حال
طلبه للبرودة هي حال طلبه للتسخين وهو محال فلا يقع فيه حركة اقول تقريره
على الوجه المفصل ان انتقال الجسم من التبريد الى التسخين ان كان دفعة فلا حركة
وان كان لا دفعة فلا يخلو اما ان يكون التبريد متوجها الى البرودة والتسخين متوجها الى
التسخين ويمتنع كون الشيء في حالة واحدة متوجها الى امرين متضادين فلم يكن الجسم
واقفا في التبريد بل التبريد لم يبق والتسخين انما وجد بعد وقوف التبريد وبينهما زمان
يكون لا محالة فليتمثل حركة من التبريد الى التسخين على الاستمرار واما الذي يقال
الشيء قد ينقض انضافه بالفعل بسير اليسير اقد لك انا لا نسلم ان الفعل يتجزى بسيرا
ان كان الفعل بالطبع واما ان الغريبة تفسخ بسيرا ان كان الفعل بالارادة
واما ان الآلة لكل سير كان الفعل بها وفي جميع ذلك تتبدل الحال والاولى الغرة
او الغريبة او الآلة ثم تبعه التبدل في الفاعلية وفيه نظر المبحث الخامس في تقسيمات
الحركة التقسيم الاول قال ره واما الحركة اما واحدة بالشخص وهي ما يتحقق
عند وحدة موضوعها اذ لو تعدد موضوع الحركة لزم تعدد الحركة لان الحركة
القائمة باحد الموضوعين غير القائمة بالموضوع الآخر لاستحالة قيام
العرض الواحد بمحلين ووحدة زمانها لان الجسم الواحد اذا قطع مسافة واحدة
في الزمان الاول ثم عاد في الزمان الثاني لم يكن العائد هو الاول لاستحالة اعادة المعدوم
ووحدة ما فيه اي ما فيه الحركة وهو المقولة لانه يمكن ان يقطع متحرك مسافة ومع ذلك
يستحيل ويموت بحيث يكون ابتداء هذه الحركات وانتهاؤها واحدا فاذن
لا بد مع وحدتهما وحدة ما فيه للحركة واحدة بالشخص واما وحدة المحرك فغير معتبرة
في وحدة الحركة اي وحدتها غير مشروطة بوحدة المحرك لان محركا قد يحرك جسما
وقبل انقطاع تحريكه يحدث محرك آخر فتكون الحركة واحدة مع ان المحرك بعد
لو كان وحدة المحرك شرطا لامتنع ذلك قيل فيه نظر لان المحرك الثاني انما ان يكون له

اثر اولا فان لم يكن محركا ولكن كان فاعلا لكون اثر الحركة آنية وجد وهو محال لما
اعادة المعدوم بعينه واستناد الاثر الواحد الى مؤثرين تامين او حركة اخرى
فيقتضي تغاير المحرك تغاير الحركة واجاب الفاضل الشارح عنه بانا نختار الثاني
من الشقين ولا يلزم عدم الوحدة لان تعدد الحركة انما هو الحركة المتصلة من المبدأ
الى المنتهى وهنا كذلك لان اثر الاول متصل باثر الثاني لما سبق فيما ذكره الفاضل
الشارح نظرا لان الموجب لتلك الحركة المتصلة ان كان امرا واحدا فهو ظ
وان كان امورا متعددة يلزم استناد الموجب الواحد الى موجبين تامين للزوم
نقول لانا نختار ان لم يكن احدهما موجبا للاخر جزئيه والاخر للجزء الاخر
المتصل به واما اذا كان قابلا للاثر كما كان احد الاثرين غير الاخر والا لم يكن
هو الحركة فلم يكن الحركة واحدة بل متعددة للانا نقول لانا نختار ذلك فان المراد بوحدة الحركة
الشخصية الوحدة الاتصالية على ما نص عليه الشارح في النجاة بقوله وكون وحدة هذه الحركة
في وجود الاتصال فيها والا للزم مما ذكرتم حصول الانقسام فيها بسبب انقسام
المحركين ومثل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة الاتصالية كما ان الحركة الفلكية مع اتصالها
يعرض لها انقسامات بشبر الشروق والغروب والمسامتات ووحدة المبدأ غير كافية
في وحدة الحركة لان الجسمين قد يتحركان من المبدأ احدهما الى المنتهى والاخرى الى
السفلية واذا كان كذلك كان الحركة متعددة مع وقوع المبدأ فلم يكن كافية وكذا وحدة

المنتهى غير كافية في وحدة الحركة لان الوصول الى المنتهى قد يكون دفعة كما في
الجسم المغيرة الى السواد وقد يكون على التدريج كانتقال المرئي الخضرة الى
النيلية ثم الى السوادية واذا كان كذلك كان احدهما غير الاخرى مع وحدة
المنتهى فلم يكن وحدة المنتهى كافية وفي الحواشي في ان انتقال الجسم المغير الى
السواد نظر اقول وذلك لان المسافة التي سلكها المتحرك في الكيفية ابتداء
وانتهاء ليست بحد يمكن ان يوجد فيه مقاطع كما في الحركة في الاين والموجود في
كل مقطع نوع من تلك الكيفية كل نوع منها بالقياس الى نوع اقرب والى بعد
احد الحدين الا الاخر واذا كان الامر كذلك لا يكون الانتقال من احد الحدين الى
الاخر دفعة بل بوسايط ولقائل ان يقول انتقال الجسم المغيرة الى السواد
مثلا اذا كان بواسطة فانتقال الجسم من تلك الواسطة الى السواد ان كان بواسطة
اخرى ولم نجر الى ما لا نهاية له لزم امتناع انتقال الجسم المغيرة الى السواد لوجود
وسايط غير متناهية بالفعل وان لم يكن كذلك بل ينتهي الجسم في الانتقال الى واسطة
يكون انتقاله منها الى السوادية دفعة فذلك كما سيجيء في لزوم القطع ان نقول قوله
فكذا وحدتها اي وحدة المبدأ والمنتهى غير كافية في وحدة الحركة لان الامر
احدهما الى الاخر قد يكون بقطع مختلفة كما في ذلك لانه اذا لم يكن وحدتها
كافية فوحدة احدهما اولى بان لا يكون كافية وفيه نظر لعدم لزوم القطع عند الانتهاء

للواسطة لكمر الاشغال فيها الا السهولة دفعة لان الكلام في مبدأ الحركة
لا الاشغال مطلقا واعلم ان الغرض من ذكر ان وحدة المقدار والمشهور
ووحدتهما معا غير كافية مع لزوم تقدم العلم بها من شرائط الامور
الثلثة هو ان يعلم ان وحدة المبدأ او المنتهى لما لزم وما لوحدة الامور
الثلثة بل الامر بالعكس والاشارة بقوله لعموم وحدتهما لانهما لو وحدة
الامور الثلثة اما واحدة بالنوع وهي اي الحركات المختلفة بالعدد
المتفقة بالحقيقة وهي انما يتحقق عند ما فيه الحركة بالنوع او بالشخص وما منه
وما اليه النوع او بالشخص وذلك ان يتحرك جسم من البياض الى السواد او
او يتحرك جسم من المركز الى المحيط او من المحيط الى المركز على خط واحد او على خطين
اما اتحاد ما فيه الحركة فلان الحركة من نقطة الى غيرها على الاستقامة مختلف الحركة منها اليها
بالاستدارة بالنوع مع اتحادهما فيما منه واليه واما اتحاد ما منه واليه فلان
الحركة من السواد الى البياض مخالف الحركة من البياض الى السواد بالنوع مع اتحاد
ما فيه الحركة واما واحدة بالجنس وهي الحركات المختلفة بالنوع المتفقة بالجنس القريب
او البعيد وهي انما يتحقق باتحاد ما فيه الحركة اي بالجنس قريبا او بعيدا الحركة
جميعا احديهما من السواد الى البياض والاخرى من البياض الى السواد فان
الحركتين واحدة بالجنس القريب لاتحاد ما فيه الحركة بالجنس القريب وهو الكيف المبصر

شكل المركز الى المحيط
الى المركز على خط واحد
وعلى خطين

ولو تحركا الاخرى الحرارة الا البرودة كما سيعد بالجنس القريب الجنس الكيف وهو
المحسوس التقسيم الثاني قال وايضا الحركة اما سريعة وهي التي يقطع مسافة
اطول اي مسافة حركة اكثر في الزمان المساوي اي لزمانها او الاقصر
او في الزمان الاقصر من زمانها او مسافة مساوية اي لمسافة حركة اخرى في
زمان اقل اي من زمانها واما بطيئة ويعرفها من المذكور في تعريف السريعة
وهي التي يقطع مسافة اقصر في الزمان المساوي او الاطول او مسافة مساوية
في زمان اطول او البطوء ليس لتحلل السكنات اي في البطي كما زعم القائلون
بالجزء والا لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات القوس الكلي من حيث
هي الى حركاته كنسبة فضل حركات الشمس في كل يوم الى حركات القوس
فاسبق الى حركاته كنسبة فضل حركات الشمس على حركات القوس
لان السكنات المتخللة بين حركات القوس لكونها بازاء فضل حركات الشمس على
حركاته مساوية له وان احد المتساويين لا الشيء كنسبة المساوي الآخر اليه
لكن فضل تلك الحركات ازيد من حركاته بما لا يعد ولا يحصى فكذا القوس ويحس حركة
ازيد من حركاته كذلك مع انا لا يحس شيء من السكنات اي من سكنات القوس ويحس حركة
فلو كان كذلك لكان الامر بالعكس لما سبق في الحركات الطبيعية تمانعه المحروق
وفي القسرية تمانعه الطبيعة او ضعف القوة القاسرة وفي الارادية اخلال
او تمانعه الطبيعة او تمانعه المحروق او تمانعهما معا التقسيم الثالث قال وايضا الحركة

شكل حركات الشمس على

حركات مساوية

العدد لعموم اتحادها فيه
الحركة بالجنس

فلا يكون متضادة وهي الداخلة تحت جنس واحد قريب كالتسود اي الحركة
من البياض الى السواد والتبيض اي الحركة من السواد الى البياض فانهما
داخلان تحت جنس قريب وهو الكيف المبصر واما تضادهما فلان بينهما
وجودياتان وكان في الموضوع وبينهما غاية الخلاف وللامر للتضاد
الا ذلك وانما قال تحت جنس واحد لان الحركات المختلفة الاجناس قد يجتمع
فان المتحرك الواحد جاز ان يقطع مسافة ومع ذلك يستحيل وينمو
فان تعاندت في بعض الاوقات فليس ذلك لما بينهما بل لامور خارجة عنها
وانما قيدنا الجنس الواحد بالقريب لان الحركات الداخلة تحت جنس بعيد قد لا تكون
متضادة فان الجسم الواحد قد يتسخن ويتسود في زمان واحد او في الحواشي قوله و
الداخلة تحت جنس واحد شرط للتعريف والصور في امثال هذه ان يعرف اولا
ثم ان كان ولا بد من ذكر شيء آخر فان نذكر ان تضاد هذه الامور يستلزم تضاد اقول
ويكفي الاعتذار عنه بانه لما ذكر قبل ذلك تعريف التضاد مطلقا علم من ذلك ان
الحركتين المتضادتين بهما اللتان للاجتماع وليصح تعاقبهما عاما موضوع وبينهما غاية الخلاف
فلذلك ما يعرض للتعريف ويعرض للشرط واعلم ان تضاد الحركات ليس من حيث
انها حركات والا لم يجتمع حركتان البتة بل تضاد بسبب تعلق الحركة به والامور التي
يتعلق بها الحركة ستة ما منه وما اليه وما به وما فيه وما له وان كان وليس في شيء من ذلك ما يصلح

لان يكون سببا لتضاد الحركات سوى ما منه وما اليه اما به وهو المحرك فلقوله
وتضادها لتضاد المحركين والا لامتنع تضاد المحركين مع عدم تضاد
الحركتين والثاني بطلان حركة الحجر قسرا وحركة النار طبعا غير متضادين
للاجتماع الحركة الطبيعية مع القسرية في الجسم المرمي فوق للاسفل يقع مع
تضاد المحركين وهما الطبع والقسر لان لازم التضايف القوة الطبيعية والقسرية
لجواز اجتماعهما لان قوة الحال لا يخرج التضاد وعدم التضاد وعلى التقديرين
يحصل المقصود اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان حركة الحجر الطبع الى اسفل و
الى فوق متضادان مع عدم التضايف بين المحركين فلو كان تضادهما لتضاد
المحركين لامتنع ذلك واما الزمان فلقوله ولا لتضاد الازمنة والا لما عرض
تضاد لكونها غير متضادة لانتفاء شرط التضاد وهو غاية التخالف للاخر مما
وبتقدير تضادها اي تضاد الازمنة فهي اي الازمنة عارضة للحركات
وتضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض فان السواد تضاد البياض مع
عدم التضايف معروضيهما واما ما فيه فلقوله ولا لتضاد ما فيه والا لما تحقق
تضاد هما عند وحدة ما فيه واللازم بطلان اللاحقة تضاد الهابطة
مع وحدة الطريق وكذا السود تضاد التبيض مع وحدة ما فيه واما ما له
وهو المتحرك فلان حركة الماء قسرا وحركة النار طبعا الى فوق غير متضادين مع

تضاد المتوكل لان المتضادين بينهما بالعرض لما الحقيقة لانهما لا يجتمعان على موضوع واحد
للانقوس من الاس لو كان تضاد الحركتين لتضاد المحركين لامتنع تضاد الحركتين
مع عدم تضاد المحركين والتالي باطل لان حركة الحجر بالطبع الاسفل وبالقسر الى فوق
متضادتان مع ان المتحرك واحد وان فرض حجران لم يكن الضدين المتحركين
تضاد لعدم التضاد بين الجواهر فان قيل لم لا يجوز ان يكون تضاد الحركات للحصول
في الاطراف قلنا لانه لو كان كذلك لما كان بين الحركات الموجودة تضاد لان
الحصول في الاطراف فيها لان الحركات الموجودة هي الحاصلة في الوسط لا في
الطرف واليه اشار بقوله ولا للحصول في الاطراف والا لما كان بين الحركات
الموجودة وهي التي بعنى التوسط تضاد لانه اذا وصل المتحرك الى النقطة التي
الغاية والطرف انقضت الحركة ولما ذكر ان الاربعة من الستة المذكورة صالحة ليتم
لذلك ذكر ما لم يصلح للتضاد منه وما اليه جميعا للاجل منه
فقط فان الحركة من السواد الى الحمرة ومن البياض اليها لا يتضادان وللاجل اليه
فقط فان الحركة من الحمرة الى البياض ومنها الى السواد لا يتضادان وقوله لا
لكونهما نقطتين بل لان احدهما مبداء والاخرى منتهى اشارة الى جواب سؤال
مقدر وتقرير السؤال انه لو كان تضاد الحركة منه وما اليه وجب ان يكون
منه وما اليه متضادين واللازم باطل لان مبداء الحركة الابدية ومنتهاها نقطتان
غير متغايرتين والمتحدان بالماهية استحال ان يكونا متضادين وتقرير الجواب
ان الشرط ممنوع عندنا غاية انه يجب ان يكون متضادين بحسب ذاتيهما وسلمنا ان
انه يجب ان يكونا متضادين بالاعتبار الذي تتعلق الحركة بهما وهو كون احدهما مبدأ
والاخر منتهى ولكن لا نسلم ان اللازم باطل فان النقطة التي هي مبداء تضاد النقطة
التي هي منتهى حيث ان الاول مبداء والثانية منتهى ولقائل ان يقول الكلام في
ان تضاد الحركتين لتضاد مبدائهما ومنتهاهما وان يقول ان مبدأهما
ومنتهاهما لا يتضادان بحسب الذات لكونهما نقطتين ولا بحسب المبدائية لاشتراكهما
فيها وكذا الكلام في منتهاهما وما ذكرتم في الجواب يقتضي ان مبدأ كل حركة من
هو مبدأ تضاد منتهاها من حيث هو منتهى وذلك لا نزاع فيه بل لقائل ان يقول
لا يتضادان بحسب عروض المبدائية والمنتهائية لان النقطة التي هي مبداء تلك الحركة
تضاد النقطة التي هي مبداء الاخرى حيث ان الاولى مبداء تلك الحركة والثانية مبداء
للاخرى وكذا الكلام في المنتهى لانا لا نسلم ان النقطة التي هي مبدأ تلك الحركة تضاد النقطة
التي هي مبداء الاخرى من الحركة المذكورة وانما كان كذلك لو كان الحركتان متضادتين
وهو اول المسئلة وقوله والتوجه الى الاطراف عطف على قوله لتضاد اي لا تضاد
الحركات لتضاد منه وما اليه والتوجه الى الاطراف فان التوجه الى فوق تضاد التوجه
للاخر وبالعكس والحاصل ان تضاد الحركات لتضاد منه وما اليه وهو الطرف

فلكن تصادفه للتوجه الى الاطراف او الجهات التقسيم الرابع قال رح وايضا الحركة اما
مستقيمة وهي الواقعة على خط مستقيم واما مستديرة وهي الواقعة
على خط منحن لان على خط مستدير على ما قيل والالم ينحصر في هذا الاقسام لان
الخط المستدير في عرفهم ما يوجد في جهة تقعير نقطة تساوي جميع الخطوط
المستقيمة الخارجة منها الية بخلاف المنحني فانه قد يكون كذلك وقد لا يكون
ومنه يظهر ان الاصوب ان يقال اما مستقيمة واما منحنية واما مركبة منهما كحركة
العجلة فانها تقطع مسافة مستقيمة وتدور دورا على نفسها وحركة
الكرة المرمية المدحرجة وليس في الحركة كوكبية وفي الحواشي واعلم ان معنى
هذا الكلام ان الحركة قد تكون مستقيمة وقد تكون مستديرة وقد تكون مركبة
منهما على ما في الملخص لان الحركة لا يخلو عنهما فان الحركة الكيفية خارجة عنهما اقول
هذا تقسيم للحركة الاينية لا لمطلق الحركة والحركة الاينية لا يخلو عنهما وايضا في الحواشي
في كون حركة العجلة حركة واحدة نظر ولو سلم لزم غيرها من الاقسام لان
مثلا الحركة اما في الاين واما في الكيف او مركبة منهما وقد يقال في علية اقول النظر
ان حركة العجلة انما تكون حركة واحدة لو لزم من اجتماع المستقيمة والمستديرة فيها
هيئة وحدانية بها حصل حركة مركبة منهما وهو غير معلوم بل هو كاجتماع المقولة والاضافة
في جسم حيث لا يلزم غيرها من الاقسام فلم قال ان التقسيم للحركة الاينية لا لمطلق الحركة على ما
تمت كتاب شرح محقق طوسي رسته الله وايانا وجميع المسلمين على يد عاجز ضعيف حقير